التقرير الختامي
المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني
في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030

انعقد المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.تحت رعاية صاحبة السموّ الشيخة/ موزا بنت ناصر – يحفظها اللّه، وبتنظيم من المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالمركز الوطني للمؤتمرات وذلك يومي 20 و21 أبريل 2016، بالدوحة.

أولا: الإطار العام :

أطلقت الأمم المتحدة رسميا في الأول من يناير 2016 جدول أعمال خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي اعتمدته المجموعة الدولية بالإجماع، و المتضمّن 17 هدفا طموحا و 169 غاية، وذلك من أجل القضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة، والتصدّي لكل اشكال العنف والتعدّي على الحقوق، وتحقيق التنمية الشاملة التي لا تستثني أحدا، والتصدي لتغير المناخ وضمان حقوق الأجيال القادمة.

لقد أكّدت الخطة المشار إليها على أن مقاربة التخطيط الفوقي لم تعد صالحة بعد أن ثبتت حدودها، وأن الغاية الأسمى من التنمية هي "التغيير" نحو الأفضل، بمعنى التغيير في قدرات الناس ومستوى عيشهم، والتغيير في الأطر والظروف المحيطة بهم، وفي أحوال الأرض وأنماط التعامل معها ومع عناصرها، والتغيير أيضا في طرق العمل والتنفيذ وتجسيم الأهداف، لذلك تم إختيار إسم للخطة يستبطن مفهوم التغيير : "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"من خلال دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى جوانب هامة تتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات الفعالة .

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يسبق أن حظي برنامج عمل أو خطة عالمية بمثل ما حظيت به أجندة التنمية العالمية لعام 2030 وأهدافها من تشاور عالمي غير مسبوق ساهمت فيه الحكومات والخبراء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة ومنظومات دولية عدّة وقطاع الأعمال.

إن ما تحقّق في المنطقة العربية، خلال العقدين الماضيين، هام ويدل على تقدّم بارز في عدة مجالات، إلا أن هذا التقدم كان دون المأمول في كثير من الدول والأوضاع، غير متساوٍ بين البلدان وحتّى داخلها، مما أدى إلى إبقاء ملايين البشر خارج نطاق التنمية المنشودة، وآخرين يعانون من آثار الحروب والصراعات واختلال الأمن والتطرّف والإرهاب، إضافة إلى أوضاع الفئات الأقل حظا من نساء وأطفال وأشخاص ذوي إعاقة وكبار السن في العديد من البلدان.

إن المنطق والموضوعية يفرضان مواجهة تلك التحديات والصعاب بمقاربات ومنهجيات مختلفة ومبتكرة من ضمنها اعتماد نهج الشراكة بين كل المتدخلين المحتملين وذوي المصلحة والالتزام الجدّي به.

إن نطاق الأجندة الجديد وطموحه يتطلبان ضم شركاء جدد ، فضلا عن منظمات المجتمع المدني ، كالبرلمانات الوطنية، والمؤسسات الأكاديمية والجماعات التطوعية، والقطاع الخاص، ووكالات التنمية الدولية، وغيرها من الفاعلين التنمويين على كل الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.

ولقد عرف المجتمع المدني في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة تطوّرا كبيرا، وكان أثره مؤكّدا في تغيير عدد من الأوضاع في بعض البلدان، كما ساهم ولا يزال، في تشكيل رأي عام مؤثّر، وفي صياغة جملة من المعايير وصيغ التعامل مع المؤسسات في الدولة ومع القضايا، وهو بذلك قوّة دافعة يمكن استثمار طاقاتها من أجل التغيير الإيجابي والنهوض بالإنسان والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في إطار من الشراكة مع مختلف الفاعلين التنمويين ومن الحرية المسؤولة والتكامل.

إن المنطقة العربية تمرّ اليوم بتحديات معقّدة، وتتعرض بعض بلدانها لأزمات خطيرة في كثير من الأحيان على سبيل المثال اختلال الأمن والصراعات المسلّحة والإرهاب.

إن الوضع العربي اليوم وعلى النحو المشار إليه آنفا يجعل من الشراكة بين كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص أحد الحلول الممكنة بل لعلّه من أفضلها للبقاء على الحراك التنموي وطنيا ومحليّا، والعمل على تحسين مؤشرات التنمية الشاملة والمستدامة للجميع وتحقيق تغيير حقيقي في ظروف العيش، فالمجتمع المدني هو المؤهّل أكثر من غيره لأدائها باعتبار قربه من الناس ومعرفته للعناصر المحدّدة لمواقفهم وسلوكياتهم.

في هذا الإطار وحرصا على صياغة إطار داعم وفاعل لتحقيق أهداف خطة التنمية، حرصت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي بالشراكة مع عدد من الهيئات الدولية والإقليميّة، على تنظيم المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل تحقيق الأهداف التالية:

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

ثانيا : أهداف المؤتمر :

1- الهدف العام :

إثارة أفكار مبتكرة والاستماع إلى أصوات من مختلف قطاعات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من أرجاء المنطقة العربية بشأن التحديات والفرص التي تواجه جدول أعمال خطة التنمية المستدامة 2030 والعمل على إعداد وتنفيذ خارطة الطريق على المستوى الوطني، يكون للمجتمع المدني دور فاعل فيها ، وتُعتمد من خلالها الشراكة المسؤولة بين مختلف المتدخلين التنمويين كمقاربة في التخطيط و التنفيذ والرصد والمراجعة.

2- النتائج المتوقعة من المؤتمر:

- توفير منصة لإثارة نقاش على مستوى المنطقة حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ورصد التقدم في تحقيق أهدافها وغاياتها.
- ضمان تمكّن منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من تقاسم المعرفة والتجربة حول التنفيذ والمساءلة، واعتماد مقاربات تشاركيّة في مجال المناصرة الإقليمية والوطنية، وتتبع تحويل الالتزامات الخاصة بخطة التنمية 2030 إلى انجازات فعلية.
- التوافق على رؤية للمنطقة العربية بشأن اعتبار المجتمع المدني العربي فاعلا وشريكا في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة 2030.
- التوافق حول توصيات عملية ملموسة تمكّن المجتمع المدني في الدول العربية من المشاركة في التأثير على السياسات وصياغتها، وفي عملية صنع القرارات ذات الصلة بخطة التنمية المستدامة 2030.

ثالثا: المشاركون :

استقطب المؤتمر بالإضافة إلى المشاركين من دولة قطر مشاركين من 21 دولة عربية، ولقد ضمت قائمة المدعوين منظمات ومؤسسات من كل الدول العربية. وتنتمي المنظمات والمؤسسات المدعوة الفئات التالية:

- شبكات منظمات المجتمع المدني الرئيسية المعنية بالتنمية في المنطقة العربية.
- شبكات مختارة من منظمات المجتمع المدني الناشطة على المستوى الوطني.
- جهات حكومية معنية بحوكمة مشاركة منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية.
- خبراء وأهل الاختصاص من المنطقة العربية والعالم.

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

- ممثلون عن منظمات مجتمع مدني من منطقة الخليج.

كما شارك في المؤتمر ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية. كما واكب أعماله وساهم فيها عدد من الخبراء والباحثين المتخصّصين ومن ممثلي مؤسسات حكومية عربيّة.

رابعا: سير أعمال المؤتمر:

إضافة إلى جلستي الافتتاح والاختتام، تواصلت أعمال المؤتمر في " جلسات عامة و3 جلسات جانبيّة متوازية.

خامسا: اليـــوم الأول:

1- جلسة الافتتاح :

- إثر كلمة التقديم لعرّيف الحفل **الدكتورة/ إلهام البدر**، تولّت **سعادة السيدة/ منيرة بنت ناصر المسند**- رئيس مجلس الادارة والمؤسس المفوض للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي، الافتتاح الرسمي للمؤتمر بكلمة أكّدت فيها على أهمية المؤتمر الذي يرمي إلى بلوغ أفضل الصيغ للعمل من أجل تحقيق التنمية للجميع وضمان استدامتها وتحقيق كرامة الإنسان حيثما كان، وأشارت إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بأهدافها وغاياتها، قدّمت مشروعا متكاملا، متضمّنا الركائز الأساسية لإحداث التغيير الإيجابي في ظروف عيش الناس والتصدّي لكلّ مظاهر الفقر والعوز والحاجة والمرض، وتأمين المحافظة على البيئة وحسن التعامل مع الموارد الطبية، وتحقيق كرامة الإنسان.

وبعد أن أشارت إلى مسار إعداد الخطّة المتسّم بالمشاركة الواسعة للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والخبراء، أكّدت **سعادة السيدة / منيرة بنت ناصر المسند،** على محدودية دور الحكومات، منفردة، في تحقيق المستويات المأمولة من التنمية، وعلى ضرورة العمل التشاركي مع كل الفاعلين التنمويين وبالأساس مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي تقييمها لمدى تحقيق أهداف الألفية للتنمية بالمنطقة العربية، ذكرت سعادتها بأن إنجازات عديدة تحققت، كما سُجّل الكثير من التعثّر أيضا في العديد من البلدان العربية وعلى مستويات مختلفة، وهو ما يدعو اليوم إلى تبنّي مقاربات مستحدثة وأكثر فاعلية، وابتكار الحلول الناجعة والذكيّة لتجاوز نقائص العقدين الأخيرين، ومواجهة التحديات الجسام وغير المسبوقة التي تمرّ بها المنطقة العربيّة وتعطّل المسيرة التنموية بها، ولعلّ من أفضل تلك المقاربات اعتماد نهج تنموي تنخرط فيه كل المكونات المجتمعيّة. وتطرّقت سعادتها إلى الرؤيا التنموية القطرية واستراتيجياتها التي اتسمت بالإرادة السياسية العالية والبرامج الطموحة والتنظيم المؤسسي الفاعل والشراكة في التنفيذ والمتابعة والتقييم، وهو ما أنتج وضعا اجتماعيا وتربويا وصحيا متميّزا، كما ساهم في تطوير القدرات البشرية ورعاية البيئة الطبيعيّة من

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

أجل المحافظة عليها واستدامتها. وأفادت بأن المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي تعد إحدى الأذرع الأساسية لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاهتمام بالفئات الأقل حظًا بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السنّ والأشخاص ذوي الاعاقة والأيتام. ومن هذا المنطلق، فإن دورها في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة ورصدها سيكون فارقا ومهمّا.

وفي ختام مداخلتها، أعربت سعادتها عن أملها في أن يتوفّق المؤتمر إلى صياغة خارطة طريق تعزّز الشراكة بين الحكومات العربية ومكونات المجتمع المدني وقطاع الأعمال من أجل تنفيذ ناجح لمفردات خطة التنمية لعام 2030 ورصد التقدّم في ذلك وتقييمه، والمساهمة في الخروج من دائرة الأزمات والمخاطر التي تتخبّط فيه الكثير من المجتمعات وتحدّ من تأمين كفالة العيش اللائق والكريم للجميع.

وتقدّمت سعادتها بالشكر والتقدير للجهات المشاركة والجهات المساندة ولكل المشاركين في المؤتمر.

ثمّ تولّى ممثلو وممثلات الهيئات الأممية والإقليمية الشركاء تقديم كلماتهم الرسميّة وذلك على النحو الآتي:

- ألقت **الدكتورة/ سيما بحوث** الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ، كلمة بالنيابة عن **سعادة السيد/ بان كي مون** – الأمين العام للأمم المتحدة، تقدمت في بدايتها بالشكر والعرفان إلى صاحبة السمو الشيخة/ موزا بنت ناصر لرعايتها للمؤتمر ولدولة قطر لاستضافتها لهذا المؤتمر ، وكذلك للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي لجهودها في تنظيم المؤتمر، كما رحبت بممثلي المجتمع المدني المشاركين،

هذا وقد أشارت كلمة الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدور الحاسم الذي أداه المجتمع المدني في صوغ الخطة العالمية الجديدة للتنمية المستدامة حيث نقلت هيئات المجتمع المدني أصوات النساء والرجال والأطفال والشباب والمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية والقطاع الخاص والقطاع الخاص والدوائر العملية إلى عملية التشاور التي إنتهت إلى الاتفاق التاريخي بشأن أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015،

وتقدمت بالشكر للمشاركين في المؤتمر على ما أبدوه من إهتمام وإلتزام بتلك العملية،

وأضافت أنه فيما يشرع المجتمع الدولي في تنفيذ خطة عام 2030، فإن الاعتماد على المجتمع المدني سيتواصل بإعتباره شريكا مخلصا، وذلك من خلال المنتديات الاقليمية المعنية بالتنمية المستدامة والمنابر الأخرى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين،

كما أوضحت أن الوعد" بألا يخلف الركب أحدا وراءه" هو وعد مركزي لخطة عام 2030 ولا يمكن تحقيقه إلا عن طريق شراكات على أوسع نطاق ممكن بين المجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني، وأشارت في الكلمة أن تكييف التنمية المستدامة وادماجها في خطط التنمية الوطنية مسعى ضخم بالنسبة للدول الاعضاء ، وأضافت أنه يمكن للمجتمع المدني ان يساعد في هذا المسعى بإعتباره وسيلة للتعبير عن أصوات الشعوب وتوعية الجمهور بالالتزامات الوطنية وتحسين العملية وجعلها ذات مغزى أكبر للشعوب، كما أكدت على الدور الفاعل للمجتمع المدني في تخطيط التنمية وتنفيذها ورصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق خطة عام 2030،

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

كما أفادت بأن منظومة الأمم المتحدة ستقدم دعما مترابطا ومتكاملا إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنها تعمل بالتعاون مع الحكومات الوطنية والمنظمات الاقليمية خاصة وأن منطقة الشرق الاوسط تواجه تحديات كبيرة مترابطة بدءا من الصراع واحتلال الارض الفلسطينية وانتهاء باللامساواة والتصحر، وأكّدت على أن الاجراءات المتضافرة والمنسقة هي مفتاح النجاح.

وبعد إلقاء كلمة الأمين العام للأمم المتحدة ، إستعرضت الدكتورة/ سيما بحوث بعض الملامح الرئيسية للتوجهات في مجموعة الامم المتحدة الانمائية في المنطقة العربية فيما يخص دعم تنفيذ التنمية المستدامة لعام 2030،

وأضافت أن المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في أجندة التنمية المستدامة 2030 يمثل أول إجتماع عربي إقليمي للمجتمع المدني من هذا القبيل في أي منطقة من العالم، وأنه يندرج في إطار فعاليتين نوعيتين أخريين سبقتاه ليؤكد معهما على ريادة المنطقة العربية وإهتمامها الحقيقي بتحويل خطة 2030 إلى واقع حي وبتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة من أجل رفاه الشعوب العربية كافة، وهاتين الفعاليتين أولهما الاجتماع الوزاري الأول المنعقد في مطلع شهر أبريل والذي صدر عنه "الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030"، وثانيهما الاجتماع المنعقد في نهاية العام 2015 بالشراكة بين منظمة المرأة العربية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، والذي أنتج منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية"،

وأشارت إلى تطلعها – من خلال المؤتمر – للإسهام في صياغة تصور حول كيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال مشاركة واسعة وفاعلة للمجتمع المدني، كما إستعرضت أهم عوامل النجاح لهذا المسعى وأخصها الملكية الوطنية لخطة التنمية المستدامة 2030، والنهج التنفيذي الذي يشمل الحكومة ويتكامل عبر القطاعات، والتمويل، وتوليد وتبادل الأفكار الجديدة والمعرفة والتكنولوجيا، وتكوين تحالفات مجتمعية واسعة النطاق،

وأكّدت على ضرورة مشاركة المجتمع المدني وكل الجهات الفاعلة في جهود التنفيذ بشكل جدي، حيث أن يمكن أن يكون القوة الدافعة الرئيسية لاحداث تغيير ايجابي في المجتمعات، وبينت أهمية نشر الوعي بخطة 2030 والدعوة إلى تحقيقه كمجال رئيسي لدعم مساهمة المجتمع المدني، من بين جملة من المجالات الأخرى الهامة، وأضافت أن منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بضمان التناسق في العمل وتعزيز التماسك والعمل المشترك عبر كافة الأطراف، وهو الامر الذي سيقرب لبلوغ أهداف التنمية المستدامة،

- إثر ذلك ألقت **سعادة السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة** – الأمين العام الساعد – رئيس قطاع الاعلام والاتصال ، **كلمة معالي الدكتور/ نبيل العربي** ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، تقدمت فيها بالشكر إلى **صاحبة السمو الشيخة/ موزا بنت ناصر** على استضافتها للمؤتمر، وكذلك إلى **سعادة الاستاذة/ آمال بنت عبد اللطيف المناعي**، الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي ورئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر وكافة الشركاء ،

هذا وأشارت في الكلمة إلى أن المؤتمر يعقد في وقت غير مسبوق وفي تحديات جسام تواجه المنطقة العربية التي تتطلب تضافر كل الجهود الحكومية وغير الحكومية لتحقيق التنمية المنشودة، وأضافت أن المجلس الإقتصادي والإجتماعي إعتمد تواجد منظمات

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

المجتمع المدني في المجالس الوزارية المتخصصة بما يعزز جهودها لتحقيق تنمية المواطن العربي، كما أشارت إلى المؤتمر الوزاري الاقليمي الأول في العالم الذي تم تنظيمه بالشراكة بين كل من جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لوضع تصور عربي حول أجندة التنمية المستدامة 2030، وأفادت الدكتورة / هيفاء أبو غزالة في كلمتها أن أحد أهم الموضوعات التي بحثها المؤتمر المشار إليه هو العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني 2016-2026، كبلورة حقيقية لتوجهات القادة العرب لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني ، والذي تم اقراره من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الاخيرة ديسمبر 2015،
وأشارت إلى أن المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة سيشكل فرصة هامة لوجود هذا الجمع الفاعل الهام من منظمات المجتمع المدني والشركاء لتنفيذ العقد المشار إليه، وأكدت على أن جامعة الدول العربية على استعداد تام لعمل كل ما في الامكان بما يعزز الدور الهام لمنظمات المجتمع المدني، وأشرت إلى الدور الذي تلعبه مكاتب الأمم المتحدة المتخصصة في الدول العربية في تدريب وتأهيل المنظمات والكوادر الحكومية وتقديم الدعم لهم.

- ثم ألقى **سعادة الدكتور عادل بن خليفة الزياني**، رئيس قطاع شؤون الإنسان والبيئة بالأمانة العامة لمجلس التعاون كلمة **معالي الأمين العام لمجلس التعاون سعادة الدكتور/ عبد اللطيف بن راشد الزياني**، والتي عبر من خلالها عن إعتزازه وتقديره لمبادرة دولة قطر بتنظيم المؤتمر العربي الأول لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، ممثلة في المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والشركاء ، وأشار إلى إهتمام أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بنمو وإزدهار منظمات المجتمع المدني ، من منطلق إرتكاز استراتيجيات التنمية في دول المجلس على دعامتين أساسيتين هما مؤسسات الدولة التي تقوم بالاعداد والاشراف على تنفيذ خطط التنمية ومؤسسات المجتمع المدني التي يتوسع دورها ويتزايد تأثيرها في تحقيق الأهداف التنموية، وأضاف أن منظمات المجتمع المدني تعد في طليعة المؤسسات المجتمعية والأقرب إلى الناس وتطلعاتهم،

كما أفاد عدد منظمات المجتمع المدني الخليجية في ازدياد كبير وهناك توسيع في أعمالها وأنشطتها إلى آفاق أرحب،
كما أشار إلى أنه رغم الانجازات التي تم تحقيقها بالنسبة للأهداف الانمائية للألفية إلا أنه هناك تحديات وهي أن ترتقي المنظمات المدنية الخليجية وتتوسع مجالات عملها إلى آفاق جديدة تخدم العمل الخيري، وفي هذا الإطار، أشاد بالدور الذي تقوم به المؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي سواء في تعريف العمل الإجتماعي أو في تقديم الخدمة المشرفة للمجتمع القطري والخليجي وعلى المستويين العربي والعالمي،
كما أثنى على الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني بدول المجلس في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 نظرا لخبراتها في هذا المجال وما اكتسبته من تجارب من خلال مشاركتها في المسيرة التنموية لدول المجلس خلال السنوات الماضية،
كما تقدم بالشكر والامتنان على الدعوة للمشاركة في المؤتمر ، مقدرا الجهود المخلصة في خدمة المجتمعات العربية.

2- الجلسة العامّة الأولى:

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

- ترأس الجلسة وأدار حوارها **سعادة السفير/ بدر بن عمر الدفع**، الأمين التنفيذي السابق للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وشارك في تلك الجلسة كل من سعادة الدكتور/ عيسى بن سعد الجفالي النعيمي- وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر، وممثلون عن الآسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومجموعة البنك الدولي.
- تولّى **الدكتور عبد اللّٰه الدردري** ممثّل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الآسكوا) ، في مستهلّ الجلسة عرض الورقة الرئيسيّة للمؤتمر حول "**خطة التنمية المستدامة: آفاق التنفيذ ودور المجتمع المدني**" التي سلّطت الضوء على أهمّ التحديات التي تواجه العالم والتي استوعبتها خطة التنمية المستدامة، والآليات المطلوبة لإنجازها بمستويات عالية في المنطقة العربية. وقال الدكتور الدردري أن "التحدي الكوني مثلّث الأضلاع: السلم والأمن والفقر واللامساواة والتغيير المناخي" يتطلّب تغيير نمط العمل وابتكار آليات جديدة لمواجهة تلك التحديات، موصيا منظمات المجتمع المدني بالاستقلالية في العمل وبأن تكون علاقتها بالحكومات بعيدة عن العداء وعن التبعيّة الكاملة.

- **ملخص تنفيذي للورقة:**

وتضمّنت الورقة، التي هي عبارة عن بحث مكتبي، ستة أقسام:

شدّد **القسم الأول** منها على ضرورة صياغة عملية الربط والتكامل بين الأهداف والغايات المتعددة (17هدفاً و169 غايةً)، واختيار الأولويات بطريقة استراتيجية لاسيما أثناء عملية إعداد الخطط الوطنية أو مواءمتها مع الخطة العالمية.

وفي **القسم الثاني** دعت الورقة الى التركيز على أهم الدروس المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية. كما قدّمت شرحا لمكونات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودعت إلى أهمية الالتزام بثلاثة مبادئ أساسية تنص عليها وثيقة "تحويل عالمنا" وهي: التكامل؛ الملكية والقيادة الوطنية؛ والشمولية والتضمين.

وتناول **القسم الثالث** مفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني في ظل التحديات الجسيمة التي يشهدها العالم اليوم وضمن السياق العام لخطة التنمية الجديدة والتي أساسها عدم استثناء أو إغفال أحد. ويحلل هذا الجزء التحول النوعي في مقاربة التنمية، بما في ذلك تحول القيمة الأساسية الناظمة للعلاقة بين الأطراف من قيمة التنافس والتنازع على المكاسب، الى قيمة تقوم على التعاون والتكامل والبحث الدائم عن تسويات تساهم في دفع العملية التنموية إلى الأمام وتحقق مصالح جميع الأطراف.

واستعرض **القسم الرابع** نماذج وأمثلة ناجحة حول الأدوار المتعددة للمجتمع المدني وفق خمسة محاور تركز على خمسة أدوار رئيسية وهي: الدور التحويلي، والتأثير في السياسات وصنع القرار، والدور التنفيذي والخدماتي، والمناصرة والتعبئة، والرصد والتقييم والمساءلة.

أما **القسم الخامس**، فسلّط الضوء على الدور المحوري للمجتمع المدني في عملية التنفيذ والمتابعة لخطة التنمية المستدامة لعام

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

2030 من خلال الدعوة إلى إشراكه ومشاركته في جميع المراحل .

وخلص **الجزء السادس** إلى أنه، بالرغم من كل الأمثلة الواعدة التي برز فيها دور المجتمع المدني في المنطقة العربية على عدة مستويات وخاصة في دعم الجهود التنموية في قطاعات مختلفة، وبالرغم أيضا من الخطوات الإيجابية التي اتخذت على مستوى المؤسسات الإقليمية، فإن البيئة التشريعية والمؤسسية في معظم الدول لا تزال غير ملائمة للمجتمع المدني، كما تتواجد معوقات أخرى يجب رفعها لتفعيل عمل المجتمع المدني وأداءه لدوره التنموي.

واختتمت الورقة بمجموعة من التوصيات لتفعيل دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 .

وتداول على أخذ الكلمة في منصّة التعقيب على الورقة 4 معقبين، فقد أكّد **سعادة وزير التنمية الادارية والعمل والشؤن الاجتماعية بدولة قطر** على أهمية الاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان في العمل الاجتماعي، وعلى الإضافة التي يمكن أن تقدمها الشراكات الدولية والوطنية الفاعلة، كما أشار إلى ضرورة تهيئة البيئة الداعمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، واستعرض سعادة الوزير بعضا من التحديات التي تواجهها الكثير من البلدان في مسار تنفيذها لخطة التنمية المستدامة والتي من أهمها الفقر وعدم وفاء المانحين بالتزاماتهم واختلال الأمن وعدم الاستقرار.

ودعا المعقّب الثاني، **الدكتور جمال عبد الخالق**، إلى أهمية البعد الإسلامي الذي يعطي دفعا قويا للمشاركة في عملية التنمية. وشدّد على ضرورة تمكين مؤسسات المجتمع المدني حتى تكون لها مساهمة حقيقية في المسار التنموي، وأوصى باعتماد الشفافية في العلاقة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

أما المعقّب الثالث، **السيد Karen Daduryan** ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد ركّز تدخّله على العامل السكاني باعتباره عنصرا أساسيا في عملية التنمية، وأن تنمية قدرات السكان على كل المستويات هي من صميم خطة التنمية لعام 2030. وأشار إلى أن هذه الخطّة استندت إلى العديد من المرجعيات التي من ضمنها تقارير المراجعات الشاملة لمدى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وطنيا وإقليميا، وأن الغاية القصوى تبقى النهوض بالإنسان حيثما كان وتعزيز وضعه الصحي والتعليمي والمهني وممارسته لحقوقه كاملة في بيئة مشجّعة وداعمة.

وتحدّث ممثّل **البنك الدولي** عن دور مؤسّسته في دعم الحكومات ومكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مشيرا إلى أن مؤسسته ما فتئت، ولا تزال، تدعم جهود الدول والمجتمع المدني في صناعة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء الشراكات المربحة للجميع.

وفي تعليقه على تعقيبات المنصّة، أشار **الدكتور عبد الله الدردري** إلى ضرورة ربط المفاهيم بثقافة المجتمع لأن البعد الثقافي هو من المكونات الخمسة للتنمية المستدامة، وإلى أن مجتمعاتنا العربية هي في حاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى الشراكة مع المجتمع

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

المدني والقطاع الخاص.

3- منصّة العرض التفاعليّة :

إثر الجلسة الافتتاحية، تولّت **سعادة السيدة / منيرة بنت ناصر المسند**، رئيس مجلس الإدارة والمؤسس المفوض، افتتاح منصّة عرض تفاعلية متكوّنة من 17 جناحا يمثّل كل واحد منها أحد أهداف التنمية المستدامة، ويساهم في التعريف بها وفي ربط مكونات المجتمع المدني العاملة حولها. وتوفّر المنصّة حيّزا تفاعليا لتبادل الخبرات والتجارب ولإنشاء شراكات بين منظمات المجتمع المدني بالمنطقة العربية ذات الاهتمامات التنموية المشتركة، وبناء تفاهمات بشأن التعاون الثنائي ومتعدّد الأطراف. وصُمّمت المنصّة بطريقة مبتكرة وأشرف على تصوّرها وتنظيمها وإدارتها مجموعة من المتطوعين القطريين.

4- الجلسات الموازية :

تواصلت أعمال المؤتمر عبر ثلاث جلسات علميّة وحواريّة متوازية:

أ- الجلسة الموازية الأولى:

عقدت هذه الجلسة برئاسة الأستاذة/ فريدة العلاقي، وقد تضمنت عرضا لورقة رئيسيّة بعنوان " **خطة التنمية المستدامة 2030 : التحديات التي تواجه التنفيذ في المنطقة العربية**" تولّى تقديمها **السيد/ عادل عبد اللطيف** – الخبير ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

قدّمت الورقةُ خلفيةٍ للقضايا الرئيسية التي يمكن أن تنظر فيها منظماتُ المجتمع المَدني في البلدان العربية للتفكير في التحدِّيات المرتبطة بتنفيذ خطّة عام 2030، وأهدافِها، وتُوفِّر سياقًا موجزًا لتطوير التفكير بشأن التنمية المستدامة والإجماع العالميِّ الناشئ على ضرورة إدراجها في جهود التنمية. كما قدّمت أفكارًا عن التحدِّيات التي قد تواجهها البلدانُ العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكّدت الورقة على أنّ التنمية المستدامة عمليةٌ جارية؛ وينبغي ألّا تقودها جهةٌ فاعلةٌ واحدة. ولكي تُصبح التنميةُ مستدامةً، لابد أن تكون نتيجةَ جهدٍ وطنيٍّ جَماعي.

وأشارت الورقة إلى التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفيّة منذ عام 2000، ثم تناولت التحدِّياتِ المتضمَّنةَ في الخطّة الجديدة. وفيما تبدأ البلدانُ العربية مسيرتَها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكن اعتبارُ أنها تواجه صعوبةَ المهام غيرِ المنجزة من جدول أعمال التنمية، المتفاقمةِ بالنكسات التي تشهدها بلدانٌ عدّة منذ عام 2011. من ناحيةٍ أُخرى، عليها أيضًا التصدّي لمجموعة تحدِّياتٍ مرتبطةٍ بطبيعةِ وبنْية الخطّة الجديدة العالميّة والأكثرِ شمولًا وطموحًا، ويوسِّع حرص الخطة الجديدة على ألا يخلف ركب التنمية أحداً وراءه مع نطاق المسؤولية عن تحقيقها، فبينما تقع المسؤولية الرئيسية التنفيذ الخطة على عاتق الحكومات إلا أنها لن تقدر وحدها على الوفاء بالمطلوب ويتعين إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين بشكل فعال في توطين أهداف التنمية المستدامة .

إن الأدلة تشير إلى أنه في كثير من البلدان، كان لمنظمات المجتمع المدني دور فعال في الدفع لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، فقد

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

كان لها دور حاسم في سد الثغرات من خلال تقديمها المباشر لبعض الخدمات الحيوية، وابتكار وصياغة ممارسات جيدة في السعي لتحقيق الأهداف. وتبين التجربة مع الأهداف الإنمائية للألفية أن هناك مجالاً واسعاً لتعزيز مساهمة المجتمع المدني، من ضمنها:

-بناء الوعي والدعوة إلى أهداف التنمية المستدامة.

-إعطاء صوت لفئات المواطنين الأكثر فقراً وتهميشاً.

-المشاركة في صياغة السياسات والتخطيط للتنموي القائمة على المشاركة.

-التوطين.

– العمليات التشاركية للمتابعة ورصد التقدم.

إثر العرض تولّى **السيد سيف أبارو**، مستشار وحدة التخطيط والجودة في وزارة الثقافة والرياضة، التعقيب على الورقة وتقديم ملاحظاته حولها قبل أن يتولّى المشاركون إثراءها بالمناقشة وبجملة من الإضافات والمقترحات.

- **الأوراق البحثيّة الجانبية:**

قُدّمت خلال الجلسة ثلاث أوراق جانبيّة ذات علاقة مباشرة بالمحور الرئيسي للجلسة، تناولت القضايا التالية:

1- **دروس مستفادة من العمل على مستوى القواعد المجتمعية**، تحت عنوان: المنظمات غير الحكومية آفاق وحدود دورها في التغيير الاجتماعي: نحو تمكين القواعد المجتمعية، وتولّت تقديمها **الدكتورة/ إصلاح جاد** – أستاذ مشارك بقسم الشؤون الدولية بجامعة قطر.

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

تسعى هذه الورقة لتسليط الضوء على الدروس المستفادة من العمل على مستوى القواعد المجتمعية وعن الجدل العالمي عن اشكال تمكين تلك القواعد من خلال عمل منظمات المجتمع المدني وذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، التغيير المجتمعي وتمكين تلك القواعد لاستدامة عمليات التغيير والتنمية.

تقدم هذه الورقة جدلية تقوم على أن عملية التغيير الاجتماعي تستدعي تعبئة وتنظيم الشرائح والفئات الاجتماعية التي تسعى للتغيير ما يستدعي وجود هياكل واطر تنظيمية تحوي وتمكن من يسعى للانضمام إليها بحيث تمارس وترسخ مفهوم مختلف لممارسة القوة والقيادة داخل ومع تلك القواعد.

تتطرق الورقة بإشارة سريعة لأهداف التنمية بشكل عام انتهاء بأهداف التنمية المستدامة، ثم تعرض لدروس مستفادة من العمل على مستوى القواعد المجتمعية باستعراض أهم الاطر النظرية والممارسات التي تعمل على تمكين تلك القواعد المجتمعية. لذا يتم التعرض لمفاهيم مثل: "منظمات مجتمع مدني"، "ممارسة القوة والقيادة" التي تسعى للتغيير الاجتماعي وتمكين المجتمعات المحلية، مفهوم التمكين وممارسة القوة، سمات ومواصفات "القيادة التحويلية" التي تعمل على ادامة التغيير الاجتماعي واستدامة التمكين المجتمعي.

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

تستند هذه الورقة على مراجعة الادبيات العالمية والاقليمية للعديد من المنظمات ومراكز الدراسات والابحاث المتعلقة بعمليات التنمية وتمكين المجتمعات المحلية وخاصة النساء والفئات المهمشة.

تخلص الورقة لبعض التوصيات عن طرق استدامة التمكين المجتمعي والتغيير في عمليات التنمية التي تأخذ تمكين الانسان كمحور أساسي لها وأهمها:

التوصيات:

على "القيادات التحويلية" لمنظمات المجتمع المدني ولتحقيق التمكين والتغيير على مستوى القواعد المجتمعية نرى الآتي:

- **على مستوى الرؤية**: تطوير وبلورة نظرة للتغيير، توضيح الأهداف، تحديد القضايا او القطاعات التي سيتم استهدافها بالتغيير وتحديد منهجية العمل.
- **على مستوى العمل السياسي**: تقييم البيئة السياسية العامة وتحديد الفرص المتاحة للتحرك، تحليل مكامن القوة الاجتماعية في البيئة المحيطة ومكامن التدخل، توقع ردود الافعال وبناء التحالفات.
- **على مستوى العمل الاستراتيجي**: تطوير وبناء خطط العمل الاستراتيجية، تقييم التطبيق، تحديد الانجازات والاخفاقات، تطوير الخطط ومراجعتها لتلافي الاخفاقات وتعظيم المكاسب.
- **على مستوى العلاقات مع الآخرين**: هذا عنصر هام من عناصر القيادة التحويلية لأنه يتعلق بتدريب الآخرين، تحريك القواعد المجتمعية، او تحديد "المجموعات المستهدفة"، المؤثرين في الدولة والمجتمع ، بث الحماس والحيوية بين القواعد المجتمعية، بناء التحالفات، حل الصراعات والتوترات التي تنشأ من العمل مع الآخرين.
- **على مستوى عمل التواصل**: ويشمل نظم التواصل الداخلية والخارجية، استخدام وسائل تكنولوجية حديثة لزيادة فاعلية أثر التواصل الخارجي، اضافة لاستخدام تواصل "تقليدية" اذا كانت أكثر تأثيرا في القواعد المجتمعية (مسرح، اغاني، مهرجانات...الخ).
- **على مستوى المصادر**: العمل باستمرار لتأمين المصادر اللازمة لاستمرارية عمل المنظمة والاعتماد على عدة شبكات لتحقيق هذا الهدف (ممولين، داعمين، شبكات محلية او اقليمية او دولية... خبرة ومهارة العاملين في المنظمة..الخ).
- **على مستوى العمل الاداري**: عنصر هام ايضا في ادامة عمل المنظمة وتأمين صلة متواصلة مع قواعدها المجتمعية ويتعلق بممارسة القيادة الديمقراطية، الشفافة، ذات المصداقية، رسم سياسات لزيادة النجاعة الداخلية، الادارة المالية والقضايا القانونية، توزيع المصادر المالية والبشرية بشكل كفؤ، التدقيق الداخلي ونشر التقارير الدورية للقواعد المجتمعية وللممولين والداعمين.

2- **دروس مستفادة من التشبيك الوطني والمناطقي والإقليمي في دعم التنمية المستدامة**، وتولى تقديمها الدكتور/ صلاح الدين

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

الجورشي – منسق وحدة الابحاث بشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

أشارت الورقة إلى أن التشبيك يعتبر من أهم الوسائل التي يعتمد عليها المجتمع المدني على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية للدفاع عن أهدافها ومطالبها. وهذا ما أدركته منظمات المجتمع المدني العربية في سياق نضالاتها متعددة الأوجه والقضايا. فالعمل المفرد هام ولكن نتائجه تبقى محدودة، في حين أن التحرك المشترك من شأنه أن يقلص من الكلفة وأن يجعل المجتمع المدني شريكا حقيقيا في صنع السياسات ومراقبة تنفيذها.

وتهدف هذه الورقة إلى إبراز أهمية التشبيك في رفع مستوى أداء المجتمع المدني، وذلك من خلال عرض تجربتين يمكن اعتبارهما من بين حالات نجاح على الصعيدين المحلي وأيضا الإقليمي.

وفي اطار التجارب الاقليمية للتشبيك والتعاطي مع المسار التشاوري حول خطة العام 2030، تعتبر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية من المبادرات الجيدة على الصعيد العربي التي عملت خلال العشرين عاما الماضية على إبراز أهمية العمل من أجل ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمكنت الشبكة أن تجمع في عضويتها المئات من الجمعيات من 11 دولة عربية.

الأفكار التي خلصت لها الورقة:

اولا: يتطلب تنفيذ وتحقيق خطة 2030 التزاما قويا من قبل الدول/الحكومات بأولويات جدول الاعمال. وهذا يفترض توفير كافة الموارد والمقومات الضرورية لإنجازه بما في ذلك الشراكة الفعلية بين مختلف الفاعلين والمعنيين بالعملية التنموية.

ثانيا: يتطلب النجاح في تحقيق الاهداف اعتماد المقاربة الشاملة والمتناغمة بين مختلف القطاعات، إذ أن تجارب العمل على أهداف الألفية والتي اعتمدت على المقاربة المجتزأة لم تحقق المأمول منها ولم تؤد الى النجاح الملموس، خاصة وأن العمل السابق قد اقتصر فقط على قياس المؤشرات الكمية. وإن تكرار التجربة من دون الاستفادة من أخطائها لن يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة، لذلك فإن المطلوب هو مقاربة تنموية شاملة تعتمد على القياس النوعي للتقدم.

ثالثا: الشراكة مع القطاع الخاص تتطلب آليات واضحة ومعايير يتم الالتزام بها، وتتعدى مجرد التوقف عند المساعدة الاجتماعية، وإنما يجب أن ترتق إلى مستوى الالتزام بمعايير حقوق الانسان وبمبادئ العدالة الاجتماعية.

كما أن القطاع الخاص الشريك في العملية التنموية والذي يستفيد من منح وقروض وتسهيلات مالية ولوجستية للوصول الى المواطنين، عليه الالتزام بمعايير الشفافية والافصاح التي تساعد على تعزيز المساءلة والمحاسبة.

رابعا: الفسحة المتاحة للمجتمع المدني تتطلب التزاما بحمايتها بما يضمن الاستقلالية والقدرة على التشكل والعمل والوصول الى المعلومات والموارد المادية والبشرية، واحترام حرية التعبير وتعزيز آليات المساءلة والمحاسبة المتبادلة بين مختلف أطراف الفاعلين (اعدت الشبكة دليلا حول المساءلة المتبادلة وهو متاح على الموقع الالكتروني).

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

3- **دروس مستفادة حول كيفيّة إيجاد الفرص المتاحة للمجتمع المدني وصياغة علاقة إيجابية مع القطاع العام**، تحت عنوان: دور القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نحو شراكة مسؤولة وتضامنية لرفاهية الإنسان وحماية الأرض، وتولّت تقديمها **الدكتورة/ لمياء عبد الغفار** – خبيرة.

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

تناولت هذه الورقة تحليل دور القطاع العام، وكذلك دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة حتى عام 2030.
وأوضحت الورقة أن التطور في مفهوم التنمية المستدامة يمثل مرحلة جديدة تلزم الحكومات وبخاصة في الدول النامية بسياسات وتوجهات ومحاور وأبعاد التنمية المستدامة، وبإدماجها في الخطط والإستراتيجيات الوطنية للوفاء برفاهية الإنسان.
تلخصت مشكلة الورقة، في محاولة الربط بين الأدوار التكاملية بين القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني، وبخاصة أن الأخيرة أصبحت الذراع الأيمن للحكومات نظرا للدور الكبير الذي تقوم به ليس في جانب التنمية فقط، بل أيضا في السعي إلى تعبئة موارد وطاقات معطلة سواء إقتصادية ام بشرية، وإشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية، وذلك بما تسهم به من دور فاعل بالمجتمع في مختلف ميادين تحقيق العدالة الإجتماعية، ومكافحة الفقر، والعمل الخيري والثقافي والبيئي والإجتماعي والتعليمي.
المنهجية المستخدمة في هذه الورقة، تم الإستعانة والإستفادة من منهجين هما: المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع فيما يتعلق بتوضيح المفاهيم ، والمنهج التاريخي وذلك لتتبع المراحل التاريخية لمفهوم المجتمع المدني ومؤسساته.
خلصت الورقة إلى أن التنمية المستدامة عملية مجتمعية، تحتاج أن تساهم فيها كل الفئات و القطاعات والجماعات. ويأتي دور القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني وكل القطاعات المختلفة في إطار سيادة الدولة وليس إحتكار الحكومة على أعمال التنمية المستدامة. وبذلك تصبح عملية التنمية المستدامة تضامنية ومتكاملة، يقوم القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بتنفيذ متطلباتها بالتضامن مع بعضها البعض وبتكامل أدوارها في إطار سيادة الدولة والحفاظ على أمنها وتقدمها. ومن أهم توصيات هذه الورقة، إيجاد اليات للتواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والقطاع العام من جهة، وبين المنظمات الدولية والمحلية التي تمثل المجتمع المدني لأجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على المعلومات والبيانات وتبادل الخبرات."
ولقد تولى التعقيب على هذه الأوراق الجانبية **السيد/ عيسى بن علي المناعي**، المدير التنفيذي لأيادي الخير نحو آسيا، روتا.
وبعد ذلك، تناول المشاركون في الجلسة المواضيع المقدّمة بالنقاش والإثراء، واقترحوا جملة من التوصيات.

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

ب- الجلسة الموازية الثانية :

برئاسة سعادة الشيخة/ حصّة بنت خليفة بن أحمد آل ثاني، انطلقت الجلسة الموازية الثانية بعرض رئيسيّ للدكتور لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حول " **دور منظمات المجتمع المدني في رصد التقدّم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة**".

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

أشارت الورقة إلى أن المجتمع المدني شارك بفاعلية في تطوير اجندة التنمية المستدامة 2030 ، لكن لم تتوفر القناعة بعد بدوره الأصيل وليس المكمّل في تنفيذ ومراقبة الأجندة. لقد ساهم غياب منظمات المجتمع المدني في تنفيذ وقياس خطة الأهداف الإنمائية للألفية إلى إضعاف القدرة على إدماج مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، حيث ظهرت تباينات وعدم مساواة اجتماعية على عدة مستويات جغرافية وفئوية. ومن الواضح في ظل ما تتعرض له المنطقة العربية من أزمات انسانية، ازدياد التعثر في تحويل مكاسب التطور الاقتصادي إلى عوائد اجتماعية بشكل عادل بين الجنسين وبين الفئات الاجتماعية المختلفة سعيا نحو العدالة الاجتماعية.

إن التحولات الديمغرافية المرتبطة بانخفاض الخصوبة والوفيات وازدياد نسبة الشباب في سن العمل تشكل نافذة وفرصة يمكن ان تتيح انتقال المنطقة إلى مستوى تنموي ورفاه متقدم، وبلوغ أهداف التنمية. وتبرز أهمية العائد الديمغرافي كظاهرة اقتصادية مدفوعة بعوامل ديمغرافية لا يمكن تحقيقها إلا بسياسات اجتماعية رصينة وعادلة تتيح تحسين جودة التعليم والخدمات الصحية وتعزيز العمل اللائق والاستثمار في الشباب والالتزام بخلق قوة عمل ماهرة.

وهناك تحديات لرصد ومراقبة اجندة التنمية الدولية 2030 تتجاوز العمل الحكومي وقدراته. كما أن طبيعة المؤشرات وعددها الكبير يدفع باتجاه الاستفادة من كافة شركاء التنمية للوفاء بالتزامات الدول، وهو ما يؤكّد الحاجة لتوطين الاجندة ومؤشراتها لكي تصاغ عملية الرصد في السياق الوطني الذي يتيح فهم الأمور والتقدم المحرز في اطارها الصحيح والدقيق. اضافة الى ذلك، فإن التطور التكنولوجي وثورة المعلومات تتطلب اعادة النظر في آليات ومنهجيات وحوكمة العمل الإحصائي الرسمي في الدول العربية وفتح المجال الى اشراك السكان في رصد تقدم مجتمعاتهم من خلال المنظمات التي تحمل همومهم. لذلك فهناك حاجة لحوار يضم القطاع الحكومي والاهلي والخاص من أجل تنفيذ أجندة وطنية تتجاوب مع الاحتياجات الوطنية وترتكز الى عملية رصد وتقييم رصينة. والاتفاق على قائمة الحد الادنى للرصد والتقويم، وتشكيل اللجان الوطنية التي تضم كافة المعنيين لوضع آليات الرصد والمتابعة في اطار من التنسيق والتعاون والتكامل بدعم من منظمات الامم المتحدة ، وبشكل يجمع كافة الجهود في اطار تنسيقي متكامل يؤهل المنطقة للقيام بواجباتها والتزاماتها الدولية. ولمنظمات المجتمع المدني فضاء واسع للمشاركة واحداث تغيير ايجابي مما يتطلب من الدول ان تتيح البيئة الداعمة لذلك بما فيها الدعم السياسي وتنمية القدرات وزيادة التنسيق بين مختلف شركاء التنمية.

إثر العرض تولّى السيد/ محمد الغامدي، ممثل عن قطر الخيرية التعقيب عليها ، وتسليط الضوء على أهمّ الأفكار الواردة بها، كما

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

تناولها الحاضرون بالنقاش والإثراء.

- **الأوراق البحثيّة الجانبية:**

قُدّمت خلال الجلسة أربع أوراق جانبيّة ذات علاقة بقضايا المحور الرئيسي للجلسة، نوردها كالآتي:

1- **دروس مستفادة من رصد التنمية بين المؤشرات الإحصائية الرسميّة والدراسات النوعيّة**، وتولى تقديمها **الدكتور/ تامر الجندي**، أستاذ مساعد، السياسات العامة بقسم الشؤون الدولية بجامعة قطر.

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

أوضحت الورقة أن عام ٢٠١٥ شهد توافقاً ملحوظاً من ١٩٣ دولة باعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة حتي عام ٢٠٣٠ كما هو مُوَضَّح في سبعة عشر هدفاً، و بالرغم من التحديات التي تفرضها هذة الأهداف علي الحكومات و الشركات و المؤسسات، فإنَّ مُنَظَّمات المجتمع المدني تتحمل أيضاً عبئاً كبيراً في مواجهة مثل هذة التحديات. يتناول هذا البحث استعراض أهم الخبرات المتراكمة و العقبات التي واجهت أهداف الإنمائية للألفية من خلال توضيح بعض النقاط الهامة التي يجب مواجهتها، و يأتي في مقدمة هذة الأولويات طريقة تعاملنا مع البيانات من خلال تجميعها و تحليلها، و أهمية دمج البيانات و الدراسات الكمية و النوعية حيث أن التجارب السابقة أكدت لنا ضرورة الاهتمام بالجوانب الشخصية المتمثلة في تجارب الناس المختلفة بالإضافة إلي البيانات الكمية. و في مواجهة مثل هذة التحديات المناخية المختلفة التي من المتوقع أن تمر بها المنطقة في السنين و العقود القادمة، يتعين علي منظمات المجتمع المدني أن تجعل من أولي أولوياتها تحقيق التعاون و التناسق المشترك فيما بينها من أجل مجابهة هذة التحديات الصعبة."

2- **دروس مستفادة بشأن القدرات الإحصائيّة في المؤسسات الرسميّة ومؤسسات المجتمع المدني**، وتولى تقديمها **الدكتور/ أحمد حسين**، مستشار إحصائي للوزير بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

تعرض هذه الورقة أهمية الإحصاءات الرسمية في صياغة السياسات التنموية وفي رصد التقدم الذي تحرزه على الصعيد الوطني وعلى صعيد استراتيجياتها القطاعية، وفي صنع القرارات على الصعيدين الحكومي والخاص. وهذه الإحصاءات هي في الوقت عينه الأداة الفاعلة التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في تتبع ما تنجزه الحكومات من تقدم على صعيد الحماية الاجتماعية ونوعية الحياة التي يعيش في ظلها أفراد المجتمع، وفي مساءلة الوزارات والإدارات عن إنجازاتها. وتستخدم الحكومات البيانات الإحصائية في تحديد الأولويات وتمويل الخدمات العامة وتحديد السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئة؛ وهي ضرورة لا بد منها لأي مجتمع متقدم. ويجري انتاج الإحصاءات وفقاً لمنهجيات واساليب وتصانيف معيارية متفق عليا دولياً، تحكمها مجموعة من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية اصدرتها الأمم المتحدة، ومن الضروري اعتمادها والعمل بها كي تكتسب الأجهزة الإحصائية

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

المصداقية.

وفي ظل التطورات التنموية المعاصرة التي تلت اعتماد قادة العالم أجندة التنمية المستدامة : 2030، واعتماد 17 هدفا و169 غاية وحوالي 140 مؤشرا لرصد التقدم في تحقيق الأهداف والغايات، تقفز إلى الصدارة اهمية الإحصاءات الرسمية وأهمية البيانات التي تنتجها وتتيحها للمستخدمين سلعةً عامة كالماء والهواء. ومن أجل دعم هذا التوجه، دعا فريق من الاستشاريين، في تقرير قدّم إلى الأمين العام، الى القيام بثورة بيانات تهدف إلى النهوض بواقع نظم الإحصاءات الرسمية مستفيدة من التطور التكنولوجي المعاصر، باستخدام مصادر جديدة للبيانات الإحصائية كالسجلات الإدارية والبيانات الضخمة وتطوير طرق جمع البيانات ومعالجتها ونشرها باستخدام أدوات ذكية تمكن المستخدم من الوصول إلى البيانات واستخدامها في التطبيقات الإحصائية بغية احتساب المؤشرات البسيطة والمركبة .

وهدفت الورقة الى إظهار التحديات التي تواجه نظم الإحصاءات الرسمية بغية إيجاد الحلول الهادفة إلى بناء قواعد بيانات تشمل جوانب التنمية كافة ويمكن الوصول اليها بسهولة، وإلى تأمين الدعم السياسي والمادي والبشري للنظم الإحصائية الرسمية وتمكينها من القيام بمهامها. وحددت الورقة مبادئ ثورة البيانات التي تتجسد بنزاهة البيانات الإحصائية وجودتها، فتُجمع وتنشر بالسرعة الممكنة وفقاً لأطر محددة لضمان جودة البيانات الإحصائية وتصنيفها حسب التصنيفات والتوزيعات الممكنة، ونشر ها بشفافية مزودة بالبيانات التعريفية سهلة الفهم، مع الحفاظ على سرية البيانات الفردية وبيانات شركات الأعمال وغيرها. واشارت الورقة إلى أنه من الضروري أن يُحصى الجميع بغية أن لا يتخلف أحد من الاستفادة من تقدمات التنمية؛ وتناولت آلية اعتماد مؤشرات أجندة التنمية المستدامة :2030، وآلية التشاور التي أدت إلى اعتمادها أثناء الدورة السابعة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وتحديد دور منظمات المجتمع المدني في ذلك، مع التطرق إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في دفع العمل بالأجندة المذكورة. وخلصت الورقة إلى تحديد مصادر البيانات التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة، مع تحديد أطر للحماية الاجتماعية .

واستعرضت الورقة خطة التحول التي تعتمدها الأمم المتحدة بغية النهوض بالأجهزة الإحصائية الوطنية وتمكينها من الإيفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بتأمين البيانات وإعداد التقارير ورصد التقدم المحرز على صعيد التنمية المستدامة. ودعت الخطة إلى التنسيق مع المعنيين من منتجي البيانات ومستخدميها، واشراكهم في عمليات التخطيط والرصد وبناء نظم متكاملة باستخدام الابتكار في العمليات الإحصائية في جميع مراحل الدورة الإحصائية .

واوصت الورقة باعتماد سلسلة من الإجراءات الواجب اتخاذها مثل تأمين الدعم السياسي لنظم الإحصاءات الرسمية، والاتفاق على سلسلة وطنية من مؤشرات التنمية المستدامة. ودعت الورقة الأجهزة الإحصائية إلى إتاحة البيانات للمستخدمين بشفافية، وإتباع سياسة البيانات المفتوحة، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والجامعات والقطاع الخاص بغية الاستفادة من الإمكانيات المتاحة."

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

3- **دروس مستفادة حول آليات الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية،** وتولى تقديمها **السيد/ أحمد عارف،** باحث بقسم السياسات الأسرية، معهد الدوحة الدولي للأسرة.

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

أشارت الورقة إلى أن منظمات المجتمع المدني في العالم العربي آخذةً في التزايد في ظل التغيرات المتسارعة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشهدها المنطقة العربية ككل. ويحاول الباحث رصد وتأطير موقع منظمات المجتمع المدني في العالم العربي من حيث ماهية الوظائف التي تقوم بها، ثم فهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية في العالم العربي، ويستدل الباحث بثلاثة حالات وطنية واقليمية ودولية لمنظمات مجتمع مدني تعمل في مجال الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية في العالم العربي.

- **الأسئلة البحثية:**

السؤال البحثي الرئيسي هو: ما هو واقع الرصد والمتابعة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية؟ وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي هناك العديد من التساؤلات الفرعية التراتبية:

- ما هو موقع منظمات المجتمع المدني العربية من حيث الوظائف المؤسساتية؟
- ما هي أهداف وآليات عمل منظمات المجتمع المدني (الوطنية والاقليمية والدولية) في مجال الرصد والمتابعة في العالم العربي في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية؟
- ما هي طبيعة التحديات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني (الوطنية والاقليمية والدولية) في مجال الرصد والمتابعة في العالم العربي في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية؟

نتائج المبحث الأول: خريطة منظمات المجتمع المدني في العالم العربي

اتخذ الباحث عدد 2659 منظمة غير حكومية من كافة الدول العربية شملها دليل منظمات المجتمع المدني في العالم العربي (arab.org) كعينة مساحية (Area Sample) لتصنيف منظمات المجتمع المدني في العالم العربي وفقاً لماهية نشاطها إلى (منظمات ذات طابع سياسي، ومنظمات ذات طابع اقتصادي، ومنظمات ذات طابع اجتماعي). ولأغراض التحليل الكلي الاقليمي، تناول الباحث تأطير هذا التصنيف على كافة الدول العربية وفقاً للمجموعات الأربعة التالية:

1- دول المشرق العربي (مصر والعراق والأردن ولبنان وفلسطين وسوريا)
2- دول المغرب العربي (الجزائر وليبيا والمغرب وتونس)
3- دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والإمارات وقطر والكويت والبحرين وعمان)
4- الدول الأقل تقدماً (جزر القمر وموريتانيا واليمن وجيبوتي والسودان والصومال)

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

وخلص الباحث إلى النتائج التالية الموضحة على الخريطة أدناه:

- عند النظر إلى ماهية نشاط منظمات المجتمع المدني في الدول العربية–ووفقاً لعدد المنظمات محل الدراسة- تحتل المرتبة الأولي منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الاجتماعي بنسبة 74٪، بينما تأتي في المرتبة التي تليها المنظمات العاملة في المجال السياسي بنسبة 20٪، ثم المنظمات العاملة في المجال الاقتصادي وهي الأقل بنسبة 6٪.
- تظل منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي لها الغلبة والنسبة الأكبر في كافة المجموعات الأربعة، حيث تحتل دول الخليج العربي المرتبة الأولى في عدد منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي بنسبة 82٪، ثم تأتي الدول العربية الأقل تقدماً بنسبة 79٪ ، ثم بنسبة 73٪ في دول المشرق العربي، وبنسبة 71٪ في دول المغرب العربي.
- وترتفع نسبة منظمات المجتمع المدني ذات الطابع السياسي في دول المشرق العربي بنسبة 22٪ عنها في باقي المجموعات الثلاثة، وتكون أقل تمثيلاً في دول الخليج العربي حيث تصل نسبة منظمات المجتمع المدني ذات الطابع السياسي إلى 7٪ فقط وتخلو بعض دول الخليج العربي من هذا النوع من المنظمات.
- أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني ذات الطابع الاقتصادي والمعنية بتمويل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر أو غير مباشر، فتحتل دول المغرب العربي أعلى نسبة تصل إلى 15٪، تليها دول الخليج العربي بنسبة 11٪، تليها الدول العربية الأقل تقدما بنسبة 6٪ والتي غاب عن بعض الدول فيها وجود مثل هذه المنظمات، وتأتي دول المشرق العربي في المرتبة الأخيرة بنسبة 5٪.

نتائج المبحث الثاني: تجارب وطنية واقليمية ودولية لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية في العالم العربي

- تناول هذا المبحث تحليلاً لثلاث حالات؛ وطنية (المرصد السوري لحقوق الإنسان) واقليمية (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان) ودولية (أطباء بلا حدود)، لمنظمات مجتمع مدني تعمل في مجال الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية في العالم العربي. ولأغراض الاتساق البحثي يقسم تحليل كل منظمة مذكورة إلى أربعة محاور هي؛ خلفية النشأة، والأهداف وآليات العمل، والمخرجات، والصعوبات والتحديات.
- وخلص الباحث إلى أن طبيعة مهام الرصد والمتابعة تعتمد بشكل كبير على شهود العيان والناشطين والعمل الميداني، وتواجه منظمات المجتمع المدني في ممارسة مهام الرصد والمتابعة العديد من التحديات في العالم العربي في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية، تتفاوت مستويات التحديات من حالة إلى أخرى ابتداءاً بعدم الاعتراف القانوني مروراً بالتضييق الأمني من الأنظمة السياسية وانتهاءاً بحالات القتل والاختطاف من الجماعات المسلحة في مناطق النزاع.

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

التوصيات:

خلص الباحث إلى ثلاثة توصيات، أولها تطرح سؤالاً بحثياً للأجندة البحثية المستقبلية، وثانيها وثالثها تتعلق بخطوات إجرائية يمكن أن تتخذها بعض الكيانات الاقليمية والدولية:

- تساؤلاً هاماً للأجندة البحثية المستقبلية؛ في ظل المعطيات المحلية من نزاعات مسلحة وحالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي تشهدها العديد من البلدان العربية، وفي ظل القدرات الحالية لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية ومساحات الحركة المتوفرة لها، ما هي إمكانية إسهام منظمات المجتمع المدني العربية في رصد ومتابعة التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030؟
- ضرورة إنشاء دليل الكتروني يحتوي على كافة منظمات المجتمع المدني العربية، مصنفة وفقاً للدول والمهام تحت رعاية إدارة المجتمع المدني بجامعة الدول العربية لتوفير المصداقية وتسهيل الوصول للبيانات اللازمة من الدول، ويمكن إشراك العديد من الفاعلين الاقليميين في هذا المشروع كالمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بمجلس التعاون الخليجي.
- يمكن لشعبة المنظمات غير الحكومية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة الاستفادة من تجارب منظمات المجتمع المدني العربية في الرصد والمتابعة بالأخص منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الاقليمي (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والشبكة العربية للتنمية المستدامة، والشبكة العربية للابتكار) والتي توفر بيانات وتقارير عن موضوعات يمكن الاستفادة منها كمدخلات لعملية الرصد والمتابعة الخاصة بإنجاز أهداف التنمية المستدامة 2030."

4- **قضايا وابتكارات لرصد التقدّم ودور المجتمع المدني، تحت عنوان:** أهداف التنمية المستدامة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل الأطفال في التعليم: المشاكل التي تواجهها والمقترحات، وتولّت تقديمها **الدكتورة/ عزة عمر الفاروق عبدالمنعم** – باحث أول، معهد الدوحة الدولي للأسرة.

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

ركزت الورقة على أهداف التنمية المستدامة (SDGs) – والتي تعمل على اجندة 2030 هي مجموعة اهداف تتكون من 17 أهداف للتنمية وما يرتبط بها من 169 هدف. بينهما هو التعليم الذي يضمن جودة التعليم الشامل والعادل وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة. منظمات المجتمع المدني، تلعب دورا هاما في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في التعليم والحاجة إلى النظر في نقاط القوة الخاصة به والخبرات كجزء من هذه العملية ولكن من أجل تحقيق أهداف معقدة مثل SDGs، منظمات المجتمع المدني تحتاج بالتأكيد خطط واستراتيجيات معتمدة من قبل الحكومة. وهذه الورقة تناقش المشاكل التي واجهتها منظمات المجتمع المدني في

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

توفير التعليم الأساسي للأطفال الفقراء، وكيف يمكن إيجاد حلول لحل هذه المشاكل. وعلى وجه الخصوص، والمساواة بين الجنسين في التعليم، وتدريب المعلمين والمدارس الصديقة للطفل التي تضمن ستناقش الجودة في التعليم. وأزعم أنه لو تعمل منظمات المجتمع المدني مع وللأطفال الفقراء في التعليم، ويكون لها استراتيجية سليمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، فان اهداف التنمية المستدامة للتعليم قد تنجح بحلول عام 2030. ان هذه الورقة ستقدم دراسة حالة من السودان وأصوات الأطفال في الحصول على التعليم ودور منظمات المجتمع المدني في توفير المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. وانتهت الورقة بعدد من التوصيات من أجل الوصول إلى التعليم والمساواة بين الجنسين في التعليم والتي تدور حول الاستعداد للمدرسة، والمدارس الصديقة للطفل ونهج الطفل للطفل.

ولقد تولى التعقيب على هذه الأوراق الجانبية **الدكتور/ عبدالله بداحداح**، مدير أبحاث الأسرة بمعهد الدوحة الدولي للأسرة.
وتواصل الحوار بين المشاركين في الجلسة وتم تقديم عدة مقترحات وتوصيات حول المواضيع المطروحة.

ت- الجلسة الموازية الثالثة :

برئاسة الدكتور/ مصطفي البرغوثي، انطلقت الجلسة الموازية الثالثة بعرض رئيسيّ **لسعادة الاستاذة/ آمال بنت عبد اللطيف المناعي**- الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي حول " **الشراكات الفاعلة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030** ".

- **ملخّص تنفيذي للورقة :**

تناولت الورقة بالبحث في **قسمها الأوّل**، أداء العالم العربي من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المعنية خاصة باجتثاث الفقر المدقع، وتوفير التعليم الابتدائي الشامل ، وتحسين الصحة العامة والانجابية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد استنفرت دول المنطقة جهودا حثيثة لتحقيق هذه الأهداف وحققت بذلك تقدماً ملحوظاً في عدد منها ومن غايات التنمية ومؤشراتها وبالذات في الدول الخليجية. ولكن، مع وجود بعض البقع المضيئة على جبهة التنمية البشرية والاجتماعية، فإن الدلائل المادية تؤكّد حقيقة وجود ظروف انسانية صعبة في المنطقة تدل على المعاناة من الفقر المدقع والتفاوتات الصارخة والبطالة والأمراض والحرمان والهجرات والتشرد غير المسبوق.

إن أداء المنطقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان متبايناً بين مجموعات البلدان وبين المؤشرات. وفي المتوسط، تعتبر المنطقة العربية متأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنسبة 9.6 ٪. وهذا المستوى من التأخر، رغم أنه اقل من متوسط التدني لجميع المناطق النامية في العالم (13.3 ٪)، الا ان انعكاساته السالبة تظل مصدر تهديد على الصعيد الاقليمي وتعكس صورة قاتمة على مستقبل شعوب المنطقة.

إلاّ أن التقدم المحرز حتى الآن نحو الأهداف الانمائية للألفية المخيّب للآمال، لا يجب أن يثنينا عن الاعتماد على الدروس المستفادة

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

من تجربة المنطقة العربية في تنفيذ الأهداف الانمائية للألفية عند إدماج أهداف التنمية المستدامة 2030 وغاياتها في أطر التنمية الوطنية والاقليمية في دولنا العربية. ومن حسن الطالع، ان المعنيين ببناء الخطط التنموية وأهل الاختصاص في البرمجة والتنفيذ اصبحوا يدركون أهمية الشراكة والمشاركة الواسعة والفاعلة على جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية، ذلك أن هيمنة الدولة لوحدها لن تنتشل المجتمعات العربية من مستنقع الفقر والمرض والأمية والعنف والارهاب والاستبعاد والتهميش.

أما **القسم الثاني** من الورقة، فقد خصّص لعرض مفصّل لعدد من إشكاليات الشراكة ومقاربة التنمية المستدامة. فبعد تفسير لمفهوم الشراكة وعرض لبعض نماذج التنمية الحديثة، فصّلت الورقة القول في جملة من الإشكاليات ذات العلاقة بمفهوم وواقع الشراكة بين الفاعلين التنمويين، وهي :

- **إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني**
- **إشكالية ضعف المشاركة المجتمعية.**
- **إشكالية التمويل.**
- **إشكالية التآزر بين الشراكة والمشاركة .**
- **إشكالية فجوة البيانات واحتكار منابعها.**
- **إشكالية الرصد وغياب المساءلة .**

وتناول البحث، في **قسمه الثالث**، موضوع الشراكة الفاعلة لتنفيذ غايات التنمية المستدامة، مشيرا إلى أن الوقت الذي كانت فيه التنمية تستند فقط في كل اصولها ونتائجها على مساهمة القادة والمسؤولين من حكومات وقيادات سياسية، قد ولّى ، والأمل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة معقود على بناء الثقة بين ثالوث الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

إن ما ذكر من إشكاليات صاحبت مرحلة تنفيذ الاهداف الإنمائية وأجهضت تحقيق الكثير منها تؤشر إلى أن الوقت قد حان لطيّ صفحة السلطة المركزية البيروقراطية ذات البعد الواحد وأهمية إرساء قواعد جديدة وفق عهد مدني يستند إلى إطار أخلاقي تشاركي في سياق واضح لحق الجميع في أن يكونوا جزءا من منظومة متكاملة تفسح المجال لخياراتهم وفق مبادئ تتحرى الحوكمة والإدارة الرشيدة والمنصفة.

إن حجب الصلاحيات المؤثّرة للمجتمع المدني تؤدي إلى تعطيل طاقات الغالبية العظمى من السكان. وتؤثر التشريعات على فعالية المجتمع المدني وقدرته على التغلغل بين قواعد المجتمع في سياق مؤسسي قادر على تفعيل العمل المدني وكفاءته بما يتضمنه من سلوك تنظيمي قائم على العمل الجماعي وقاعدة متسعة وقادرة على الجذب نحو الأعلى.

ثم تطرّقت الورقة إلى تبيان دور الشراكة والمشاركة في العمل من أجل التغلب على الإخفاقات، وأشارت إلى أن التفاؤل قائم استنادا إلى عصر جديد من الشراكة "عصر المواطنة الدولية للشراكات"، ودور جديد للشركات متعدة الجنسيات وعابرة الحدود، خصوصا وان هنالك تطورا ملحوظا ووعيا متناميا عند المستهلكين بالالتزام الاجتماعي والاخلاقي للشركات، ودورها في توليد فرص العمل والحد

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

من الفقر وتحسين نوعية الحياة. ان هذا الزخم يوفر لكل من صناع القرار والمستهلكين خيارات متعددة ومتنوعة. و هذا التداخل في المصالح بقدر ما يفرض على المستثمرين الجدد اقتناص الفرص وتحسين سمعة الشركة لدى كل من صناع القرار والمواطنين، فإنه يحث الشركات على ابتكار شراكات توفر الامن والاستقرار لاستثماراتهم.

إن الشراكات تتداخل وتتنوع رأسيا وأفقيا، وأي تبسيط لأدوارها أو مستوياتها بلا شك يخل بعنصري الابتكار والإبداع المطلوبين لتسريع وتيرتها وتأثيراتها.

في **قسمها الرابع**، تناولت الورقة بالتحليل موضوع الشراكة الفاعلة مع منظمات المجتمع المدني وفهم الادوار، فحدّدت دور الدولة في تفعيل مبادي الشراكة "التحفيز" والحكم الرشيد، وهو دور يتعاظم في مجابهة التحديات الجديدة وإدارة التغيير وتوفير الحماية اللازمة كوسيلة اصبحت حتمية للتنمية، مشيرة إلى أن البيئة التشريعية المنصفة والمستجيبة لحاجات المجتمع والاستناد إلى المؤسسية في العمل والفهم الصحيح لدور منظمات المجتمع المدني وموقعها، هو الحل لكافة العلل لتحسين وضع ودور المنظمات. كما بيّنت دور منظمات المجتمع المدني التي تمتلك قدرات هائلة على القيادة وإدارة التغيير، و دور القطاع الخاص اعتبارا إلى أن تحقيق التنمية المستدامة لن يتأتى الا بالاستناد الى تكاملية مساهمات السوق والمجتمع والدولة، وهو شرط استراتيجي لإحداث التغيير الايجابي على مؤشرات وأهداف التنمية وغاياتها.

ثم تناول البحث بالشرح والبيان أهميّة "الثورة الترابطية" باعتبارها دافعا للشراكة والابتكار إذ أصبحت التكنولوجيا مصدر اشعاع ثقافي واستلهام للأفراد والجماعات والقطاعات ولعبت دورا بارزا فيما يجري من تحولات كبرى، فقد وفرت التكنولوجيا فرصا غير مسبوقة، كما أن ثورة المعلومات والتكنولوجيا بقدر ما أتاحت وعيا اكبر للأفراد والجماعات فقد اتاحت فرص هائلة للشراكة والتواصل.

واستعرضت الورقة بعض الدروس المستفادة من تجارب عالمية في تأسيس شراكات ناجحة، وختمت بجملة من التوصيات لتعزيز الشراكة وتنويع صيغها.

إثر ذلك، تولّت **الأستاذة / كريمة القرّي** التعقيب على محتوى الورقة، مبرزة أهمّ مفاصلها وأبرز محاورها كما أثرت النقاش حول الموضوع بجملة من الآراء والمقترحات.

- **الأوراق البحثيّة الجانبية:**

قُدّمت خلال الجلسة أربع أوراق جانبيّة ذات علاقة بقضايا المحور الرئيسي للجلسة، والتي نوردها كالآتي:

1- **الشراكات على المستوى المحلي والوطني**، تحت عنوان: دور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية لعام 2030، وتولى تقديمها **الدكتور/ أحمد عبد الناظر**، خبير في مجال التنمية والسكان.

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

أوضحت الورقة أن من أبرز خصوصيات خطة التنمية المستدامة 2030 وأهدافها أنها جمعت عديد العناصر التي أكسبتها نصيبا هاما من الوجاهة والموضوعية بالرغم من المستوى العالي من الطموح، فقد أكدت الخطة على أن مقاربة التخطيط الفوقي لم تعد صالحة بعد أن ثبتت حدودها، وأن الغاية الأسمى من التنمية تبقى "التغيير" نحو الأفضل. ويفرض المنطق والموضوعية مواجهة التحديات الحالية غير المسبوقة والصعاب والمستجدات في العالم وفي منطقتنا العربية، والتعاطي معها بمقاربات ومنهجيات مختلفة ومبتكرة من ضمنها اعتماد نهج الشراكة بين كل المتدخلين

ولئن كان للشراكة الدولية موقعها الهام ضمن فلسفة الخطة ورؤيتها والاستراتيجيات المتصلة بها، فإن السؤال الذي يتوجّب أن يُطرح: هل الشراكة مطلوبة على المستويين الوطني والمحلي/دون الوطني، وماذا يمكن أن تقدّم؟ وما هي الصيغ التي يمكن أن تتخذها حتى تساهم في تحقيق أهداف الخطة بما يتوافق والواقع الوطني والمحلي وتحدياته واحتياجاته؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تتكفّل به مكونات المجتمع المدني في إقامة تلك الشراكات وتفعيلها، وفي المساهمة في تنفيذ مفردات خطة التنمية العالمية وطنيا ومحليا ؟

إن الإنجازات التنموية التي تحققت خلال العقدين الأخيرين لم تفلح في تحسين ظروف العيش للأغلبية ولا في إقرار الحقوق وحمايتها، ولا في التعاطي الرشيد مع البيئة والمحيط، ولا في توفير الأمان والسلام والاستقرار للعديد من الدول العربية. لأجل ذلك، وحتى يتوفّر ضمان أقصى ظروف النجاح للخطة ويتحقق التغيير المنتظر منها، ورد في مطلع قسم "مقاربات التنفيذ ووسائله" إبراز لعنصر الشراكة من حيث الضرورة والأثر. ولئن كانت الشراكة العالمية مطلوبة، بمستويات عالية وبعمق كبير، فتوفير الشراكة على المستويين الوطني والمحلي لا تقلّ أهميّة ولا طلبا إذ أن أصحاب الحقوق الأساسيين في التنمية هم أولئك الذين يقبعون على هامشها، والذين يعانون ضعف العدالة الاجتماعية والتهميش والإقصاء من فقراء وفئات خصوصية...وانطلاقا من المبادئ التي قامت عليها الخطة يصبح من الحتمي أن تتظافر الجهود والطاقات والإمكانات داخل كل دولة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تجسيم تلك الطموحات وتحقيق أهداف الخطة في إطار من التكامل بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. إن التعاطي السليم والمجدي مع التحديات على المستوى الوطني يجب أن يكون في اتجاهين متكاملين وبنسقين متوازيين:

أ. اتجاه ينطلق من الحكومات والبرلمانات والمؤسسات الرسميّة يعمل على توفير التشريعات والأطر الملائمة للعمل التنموي وتعبئة الموارد وتيسير توفّر الفرص وضمان الديمقراطية والشفافية والمساءلة وعلوية القانون

ب. وآخر ينبع من القاعدة، من المجتمعات المحليّة ومن التجمعات الصغيرة والفئات الخصوصية، يتحرّك من أجل نشر المعرفة والمعلومة وتغيير المواقف والسلوكيات ورفع درجة الوعي بالتحديات والأخطار، وبجدوى تمكين الشباب والنساء وتعزيز قدرات الجميع وتأمين مشاركتهم في الشأن العام والشأن المجتمعي المحلّي...

واعتبارا لمحدودية أغلب الدول العربية من حيث الموارد المادية وحاجة المحليات والأرياف بها للقدرات والكفاءات البشرية يصبح التطوير الكمي والنوعي لمكونات المجتمع المدني، وطنيا ومحليا، حاجة ماسّة وعاملا ضروريا لدفع مسارات التنمية، ويصبح نهج الشراكة بينها وبين أجهزة الدولة ومؤسساتها، ومع القطاع الخاص آليّة وسبيلا لتعظيم الاستفادة من الطاقات والإمكانات المتوفّرة حتى

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

وإن كانت محدودة.

إن الفكرة/المنطلق لمقاربة الشراكة الوطنية والمحليّة تتمثّل في أن التعاون والتكامل الأفقيين بين القطاعات يضمن، مبادرات تنمية مستدامة مشحونة بالتصورات، متناسقة ومندمجة بإمكانها التعاطي مع أكثر التحديات صعوبة. وإذا كان هناك العديد من الأسباب الوجيهة لإقامة شراكات واعتمادها من أجل مواجهة مشاكل التنمية ، فإن عقبات عديدة قد تحول دون إقامة شراكات أو نجاحها في مجال العمل التنموي الوطني والمحلي مثل: – انتشار المواقف المشكّكة، المواقف الصلبة غير القابلة للتحاور، أفكار مسبقة حول بعض شركاء التنمية المحلية والوطنية، القدرات غير ملائمة للشراكة، ضعف السلطة الداخلية والخارجية، تضارب الأولويات، التنافس بين الشركاء من أجل البروز الفردي، المناخ الاجتماعي، السياسي والاقتصادي المحلي...

وضمن إطار العمل المشترك، يمكن للفاعلين من أجل تنمية مستدامة أن يوفّروا:

- مقاربات وأساليب جديدة ومستحدثة للتعاطي مع التحديات التنموية الوطنية والمحليّة.
- مجموعة من الآليات/ الميكانزمات التي تسمح لكل طرف بتقاسم كفاءاته وقدراته الخصوصية .
- موارد بشرية وتقنيّة ومالية أهمّ.
- شبكات ديناميكية تيسّر على جميع المتدخلين التواصل أكثر مع المجتمعات المحليّة،
- منتجات وخدمات أكثر وجاهة وملاءمة لحاجيات الناس التنموية.
- التطوير الذاتي للكفاءات استفادة من الآخرين والوصول الأيسر والأسرع إلى المعلومة وتعزيز الثقة .

ولعل من أبرز أطراف الشراكات العملية في مسارات التنمية الوطنية والمحليّة نجد مكونات المجتمع المدني التي يتنامى دورها في العالم ككلّ وفي منطقتنا العربية خاصة مع قصور أغلب الدول وأجهزتها ومواردها في تلبية احتياجات مواطنيها وسكانها. واعتبارا لانخفاض منسوب الثقة بين المواطن والأجهزة الحكومية الرسمية، أصبح من الضروري تطوير العلاقة مع المجتمع المدني ليصبح شريكا ندّا في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة بكل أبعادها وتحقيق التغيير المنتظر منها. واعتبارا إلى أن حركة المجتمع المدني شعبيّة ملتصقة بالمجتمعات الوطنية والمحلية ، فإن دورها في تحقيق التنمية يصبح أكثر من مطلوب اعتبارا لما تستبطنه من تنوّع وتراكم للخبرات والتجارب ولمنسوب الثقة الذي تتمتّع به ولما يتّصف به كل العمل المدني من ديمقراطية في القرار والتعامل وروح تطوّع .

بعض المقترحات العملية من أجل شراكة فاعلة وطنيا ومحليا :

- التعبئة من أجل التطوير الكمي والكيفي للعمل المشترك، وطنيا ومحليا،
- إنشاء مرصد متعدّد الأطراف لرصد وقياس مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة محليا ،
- إطلاق مبادرة " أصوات، تنمية ومواطنة "، وهي شبكات وطنية ومحليّة صغيرة تجمع بين السكان والمجتمع المدني هدفها إحداث بيئة داعمة للتنمية على المستوى الوطني والمحلي

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

- دعوة مكونات المجتمع المدني إلى الانضمام إلى التحالفات أو الشبكات القائمة في بلدانها أو في مناطقها
- دعوة مكونات المجتمع المدني الوطنية والمحلية إلى ربط الصلة بالهيئات المهنية الخاصة ونقابات / جمعيات أصحاب الأعمال والمستثمرين لتوضيح الخطّة وإبراز العوائد الإيجابية على الاقتصاد، والعمل على استقطابهم.
- اعتماد أسلوب "تدخلات الجوار" للتعامل مباشرة مع أصحاب المصلحة من مجموعات وأسر وأفراد حول قضايا التنمية المستدامة والشاملة
- العمل المشترك مع الإعلاميين وذوي الاختصاص من أجل إصدار منتجات وموادّ إعلامية مكتوبة ومسموعة ومرئيّة للتعريف بالخطة وتبسيط مكوناتها ومراميها ونشر ثقافة التنمية المستدامة
- اعتماد المقاربة الحقوقية في كل مبادرات وبرامج التنمية المستدامة التي تنجز في إطار الشراكة"

2- **ابتكارات جديدة لعمل شراكات ناجحة، تحت عنوان: تجارب من قطر،** وتولى تقديمها **السيد/ حسن منان،** خبير بمكتب المدير التنفيذي بمركز رعاية الأيتام.

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

بيّنت الورقة أن المجتمع القطري يتميز بتجانس وترابط على بين قطاعاته المختلفة (العام ـ الخاص ـ المجتمع المدني) وقد تم التأكيد على ذلك في وثيقة رؤية قطر الوطنية 2030 حيث دعت جميع المسؤولين والقطاع العامة والخاصة والمجتمع المدني والمواطنين كافة اعتبار الرؤية الوطنية تخص كل منهم وتوظيف خبراتهم وبذل قصار جهدهم من اجل تحقيق أهدافها ودفع المسيرة التنمية ونحو لام وصولا لمستقبل مشرق لدولة قطر.

تساؤلات:

- هل تدعم الرؤية الوطنية 2030 الأهداف الإنمائية؟
- ما هو دور الشراكة بين القطاعات المختلفة لدعم اهداف التنمية المستدامة؟
- ماهي الأفكار القطرية المبدعة لشراكة داعمة لتحقيق الأهداف الإنمائية؟

الشراكة من اجل التنمية:

تتعدد وتختلف أهداف وتوجهات المجتمع في قطاعاته المختلفة الحكومي والخاص والمدني والافراد والتزاماتهم تجاه التنمية على المستوى القطري وهنا تظهر أهمية التجانس التنسيق والشراكة بين أدوار هذه القاعات المختلفة في عملية التنمية على المستوى القطري والعالمي.

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

الشراكة بين القطاع العام والخاص:

هناك ترتيبات يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول أو خدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة أن تقدمها الحكومة ، وقد تنشا الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال عقود الامتيازات وعقود التأجير التشغيلي وتتم هذه الشراكة بصفة أساسية في مشاريع البنية التحتية حيث ينفذ القطاع الخاص مشاريع بنية تحتية مقابل صكوك حكومية (وعد بالسداد) أو مقابل عائدات التشغيل فتتمكن الحكومات من تنفيذ مشاريع البنية التحتية خصما على ميزانيات السنوات القادمة او الإيرادات المتوقعة للمشروع، الان هذه الشراكة مربوطة بقاعدة (نسبة الدين العام) والتي تضع حد اقصى للحجم المالي لهذه الشراكة.

وتشير تجارب البلدان المختلفة إلى أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية (كالنقل)هي المرشحة في العادة للشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية وذلك لثلاث أسباب رئيسية: –

ان المشاريع التي تتمتع بالسلامة المالية وتعالج إشكاليات واضحة في البنية التحتية مثل مشاريع السكة حديد والطرق والموانئ والطاقة هي مشاريع ذات معدلات عالية للفائدة وتتمتع بالجاذبية للقطاع الخاص

ان رسوم الاستخدام غالبا ما تكون مجدية ومحبذه أكثر في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية.

مشاريع البينة التحتية الاقتصادية تحظي بأسواق أكثر تطورات تجمع بين التشييد وتوفير الخدمات ذات الصلة (مثل بناء وتشغيل وصيانة طريق برسوم مرور) مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية.

الشراكة بين القطاع الخاص والمدني :

ان مستوى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) كان مخيباً للآمال ويرجع الكثير من الخبراء أن ذلك كان نتيجة حتمية لضعف دور الاعمال التجارية واعتبارهم شركاء ثانويين في التنمية، وبدأ العالم يستدرك ذلك ويولى اهتمام بدور قطاع الاعمال في التنمية وصرح الأمين العام للأمم المتحدة "غياب النشاط التجاري واسع النطاق وليس وجوده هو الذي يحكم على الإنسانية بالمعاناة"

ان وجود قطاع خاص قوى ملتزم بمسؤولية الاجتماعية في أي بلد هو أحد دعائم تنمية قوية، حيث تصبح المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص باب من أبواب الشراكة مع المجتمع المدني لتنفيذ برامج استراتيجية أو شراكات تنفيذية أو شراكات تمويلية وقد أصبح القطاع الخاص أحد اهم مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني.

الشراكة بين القطاع لعام وقطاع المجتمع المدني :

يمتلك المجتمع المدني ميزة الوصول للناس وتحسس حاجاتهم وقياس رضاهم، كما يمتلك أيضا مرونة الحركة والعمل والتحرر إلى قدر كبير من قيود البيروقراطية، ويركز على النتائج بشكل مباشرة، وهذه المزايا تجعل المجتمع المدني شريكا مناسبا لتنفيذ برامج التنمية التي يستهدفها القطاع العام ذلك أن التنمية لن تتحقق فقط عبر موظفي الدولة او خبراء التنمية.

ويمكن للشراكة مع القطاع المدني ان تتيح للحكومات وكلاء قادرين على تنفيذ مشاريعها للتنمية بكفاءة أكثر وفعالية أكبر، كما تتيح هذه الشراكة قياس الأثر لهذه المشاريع ومعرفة مدي تأثيرها واستجابة المواطنين لها.

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

إلا أن هناك عوامل هامة يجب أن تتوفر لتحقيق شراكة ناجحة بين القطاعين منها: -

-وضوح أهداف التنمية ومشروعاتها واتفاق الجميع عليها، وهذا يعني اشراك المجتمع المدني في جميع مراحل التنمية.

الثقة المتبادلة والبيئة التشريعية والتنفيذية المتاحة لهذه الشراكة وكيف يتم التعامل مع منظمات المجتمع المدني (احتواء / اقصاء / اضعاف / ...)

-توفير ثقافة الشراكة وغياب هيمنة أجهزة الدولة.

-وعي المجتمع المدني نفسه بدوره والفهم المشترك مع القطاع العام لأولويات التنمية.

-القدرة الإدارية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني وقدرتها على حشد الموارد البشرية والمالية.

-توفر الشفافية والمصداقية لدى لمنظمات المجتمع المدني ووضوح اجندتها.

الشراكة بين القطاعات الثلاث (الخيار النموذجي):

الفائدة المتحققة في كثير من الشراكات الثنائية بين القطاعات عظيمة وتدفع في اتجاه تحقيق أهداف التنمية إلا أن غياب القطاع الثالث عن هذه الشراكة قد يغيب مصالحه أو قد يعد إقصاء لطرف اخر عن المشاركة في عملية التنمية وفي المثال الذى سبق ذكره عن تفضيل القطاع الخاص للشراكة مع القطاع العام في مشاريع البنية التحتية ذات الطبيعة الاقتصادية على حساب المشاريع ذات الطبيعية الاجتماعية سببه غياب شراكة المجتمع المدني بوصفه أكثر المهتمين بالمشاريع ذات الطبيعة الاجتماعية وهكذا يصبح السيناريو الأفضل للشراكة هو السيناريو الذى يجمع اطرف المجتمع الرئيسية الثلاث العام والخاص والمدني حيث يوفر ذلك فرصة لجميع أنواع الشراكة (الاستراتيجية ، التنفيذية ، التمويله)

رؤية قطر الوطنية من منظور اهداف التنمية المستدامة :

تحقق رؤية قطر الوطنية اهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري وعلى المستوى الدولي وذلك من خلال ركائزها الأربعة وغاياتها على النحو التالي:

- تغطي الركيزة الاولي (التنمية البشرية الأهداف (1) القضاء على الفقر و (2) القضاء على الجوع و(3) الصحة الجيدة والرفاه و(4) التعليم الجيد (6) المياه النظيفة.
- بينما تغطي الركيزة الثانية التنمية الاجتماعية الهدف (5) المساواة بين الجنسين والهدف (10) الحد من أوجه التفاوت والهدف (16) السلام والعدل والمؤسسات القوية والهدف (17) عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
- وتغطي الركيزة الثالثة (التنمية الاقتصادية) الهدف (8) العمل اللائق وهدف (7) طاقة نظيفة بتكلفة معقولة، الهدف (9) الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية هدف (11) مدن ومجتمعات محلية مستدامة وهدف (12) الاستهلال الإنتاج المسؤولين.

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

- وتغطي الركيزة (التنمية البيئية) الهدف (13) العمل المناخي والهدف (14) الحياة المائية والهدف (15) الحياة البرية.
- ابداعات في مجال الشراكة (نماذج من قطر)

تعبر الشراكة في دولة قطر أحد الأدوات الهامة في تحقيق التنمية المستدامة حيث الخلفية الثقافية والعادات والتقاليد والدستور كلها عوامل مشجعة للشراكة بين قطاعات المجتمع وكما سبق الإشارة إلى خصوصية المجتمع المدني القطري وعلاقته بقطاعات الدولة الأخرى فإن هنالك أسباب عديدة لعقده هذه الشراكة منها: –

- توفير الإدارة السياسية
- عدم وجود منافسة بين أطراف الشراكات.
- توفير آليات ووسائل التنسيق
- توفر القناعة بقدرة المجتمع المدني على الوصول للقواعد
- وجود قطاع خاص قوى ومتفاعل
- نماذج لشراكات التي تتصف بالأبداع والفعالية في قطر
- شراكة المجتمع المدني القطري والقطاع الخاص في صياغة رؤية قطر الوطنية واعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية
- برنامج الدمج الأكاديمي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وهو برنامج بداء عام 2000 بشراكة بين المجلس الأعلى للأسرة وزارة التربية والتعليم ومنظمات مجتمع مدني وجامعة قطر والأمم المتحدة
- وشراكة بين الحكومة ومركز رعاية الايتام (دريمة) كمؤسسة مجتمع مدني والاسر القطرية لرعاية الأطفال مجهولي الأبوين
- حاضنة قطر للأعمال شراكة بين المجتمع المدني والحكومي والقطاع الخاص حيث توفر حاضنة لمبادرات الاعمال والأفكار وتقديم الدعم المادي والفني لها
- مبادرة التعليم فوق الجميع اسستها سمو الشيخة موزا بنت ناصر عام 2002 بهدف بناء حركة عالمية تساهم في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية

التوصيات:

- دعم وتوسيع قاعدة الشراكات بين قطاعات المجتمع المختلفة صوب خطط التنمية.
- نشر ثقافة التطوع والعمل التطوعي وتنمية قدرات المتطوعين للتأكد من قدرتهم على المشاركة بكفاءة في دعم مشاريع التنمية.
- توفير بيئة مساعدة على الشراكات وتوفير آليات التنسيق والمتابعة وتوزيع الأدوار وحفظ المساواة بين أطرف الشراكة.
- تنمية قدرات مؤسسات المجتمع المدني وتوفير الدعم التشريعي اللازمة لأنشائها واسهامها في التنمية.
- العمل على انشاء شبكات متخصصة في مجالات التنمية الصحية لما تمثله من استدامة للشراكة وتركيز أكبر على النتائج.

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

- حث وسائل الاعلام ووسائط التواصل الاجتماعي على نشر ثقافة الشراكة وتسليط الضوء على النماذج الناجحة للشراكة من اجل التنمية.

3- **دروس مستفادة حول ابتكارات جديدة لجعل المواطن هدفا وشريكا في التنمية المستدامة،** وتولى تقديمها **الدكتور/ الوليد آدم مادبو،** خبير أول في مجال التنمية المؤسسية.

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

وضحت الورقة أن نجاح اي شراكة جديدة يعتمد في المقام الاول علي الحكمانية (او الحوكمة) باعتبارها عملية ترشيد الموارد البشرية والمادية بما يحقق الأهداف المعلنة للدولة ويلبي الأشواق المرجوة من الشعب. إذ أن غياب الفلسفة التوجيهية (أي الرؤي) في بعض الحالات أو اكثرها يؤدي إلي إرباك قانوني وإداري يجعل من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل تفعيل خطة تهدف إلي "إحكام دورة تصميم وتنفيذ السياسات" (التعريف المهني والمفاهيمي للحوكمة). كما أن الشروخ التي تحدثها محاولة التغول الفوقي تحول دون الاستثمار الحيوي والفاعل للموارد وتفنِّد من جدوي الاعتناء القيمي بالبشر (كغاية وليست فقط وسيلة لتحقيق مصلحة حُكمية). إذ أن التصميم الخلاق والصياغة المُحكمة لمقررات التنمية في بلد ما، تجعل أولي أولوياتها إيجاد وحدة شعورية واستبصار وجهة حضارية بناءة تكون بمثابة الجسر المدني لكسر حلقة الانعزال الفكري، الطبقي والمكاني.

إذا لم نُسرف في التعريف فإن روح الحوكمة كادت تُزْهَق متأثرة بالاعتلال المفاهيمي الذي لم ير ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إحداث التكامل الطموح الواسع الذي يجمع المزايا النسبية للأبعاد الثلاثية للتنمية: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. امّا من الناحية العملية - التطبيقية فإن كثيرا من الدول اخفقت في بناء شراكة ذكية بين الدولة، القطاع الخاص والمواطن، تؤهلها لترتيب سلم الأولويات الاستراتيجية ترتيبا يتمشى مع اهداف التنمية المستدامة لعام 2030م.

لا سيما أن تحقيق هذا التكامل يتطلب بلورة فهم مشترك بشأن منهجية التخطيط والمتابعة، لا سيما ان التخطيط يسعى لتفعيل الرؤية من خلال ضمان الاتساق بين أولويات التخطيط هبوطا دون الدخول، بل تحاشى الدخول في جزئيات التنفيذ الذي هو من شأن الدول محضاً، أما المتابعة فتتوخى مراقبة المؤشرات ومدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا صعودا، دون الاهمال لإشكاليات التنفيذ، إنما مجرد التقويم من خلال إعادة التصميم للسياسات وليس الدخول في كيفية تنفيذها، إنما التنسيق بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني لضمان حيوية التواصل بين القيم (وذلك بترقية المواطن معرفيا وحضاريا)، والعلوم (من خلال بث الابتكار والبحث والتطوير) والسياسة (من خلال التنسيق الاستراتيجي الفعال).

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

هنالك تحديات اكتنفت هذه العملية رغم سلاستها النظرية وأعاقت إمكانية بناء شراكة ذكية في السابق رغم اهميتها العملية، منها: الخلل البنيوي/العضوي الذي اضعف امكانية اقامة علاقة ثلاثية، الخلل الهيكلي/الوظيفي المتمثل في عجز الدول النامية عن الافادة من طاقات المجتمع المدني، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، بل النظر اليه كعبء، والمؤسسي الذي لم يربط فيه الفاعلون في الحقل التنموي بين النظرة الفلسفية الفكرية العميقة والواقع التطبيقي.

إن الورقة إذ تبين التحديات، فإنها تشير للخطوات المطلوبة لجعل الشراكة المبتكرة فاعلة، ناجحة ومستدامة في المستقبل، منها: التوافق بين قادة الامم لمواجهة التحديات التي تمثلانها العولمة (عولمة الانماط الاستهلاكية وما قد ينجم عنها من تدهور بيئي) والزيادة غير المسبوقة في التعداد السكاني، تحسن الاطر الاقليمية للتعاون والتكامل كشرط أساسي للحوكمة، مواءمة الخطط الوطنية للأقطار العربية مع رؤية 2030 للتنمية المستدامة، تطبيق انظمة رشيدة لإدارة الموارد كشرط أساسي لتحقيق الاستدامة، وتوفير الدعم المؤسسي المطلوب لتنفيذ ومتابعة أهداف الاستراتيجية.

كما تقترح الورقة تشييد "منصة للسياسات" (Policy Forum for Civic Society) يمكن أن تتضمن التدريب وشن الحملات وتبادل الرؤى، الامر الذي سيساعد العاملين في المجتمع المدني على فهم التبعات العملية لقضايا الحكومة والديمقراطية، يساهم في توسيع المشاركة السياسية حيث يعمل على رفع الوعي المجتمعي، تقديم الخدمات، ووضع السياسات وتحديد دور وسائل الإعلام وإدارة الطاقة والموارد والتداخل البيئي، الإصلاح الدستوري، قضايا الأسرة وعموماً التطور المؤسسي. عن طريق رفع قيم "العقلانية الجماعية" تستطيع العناصر الشابة الاستفادة من الإرث الضخم والذي ظل طويلاً في حالة من الجمود. وبهذا يتم تحرير الفرد – الرجل والمرأة – والذي ظل لعدة قرون رهناً لقساوة السلطوية و"التفسيرات السلطوية الجامدة" وأخيراً وليس آخراً، نزع السلاح بكل ما تحمل الكلمة من معاني، ثقافة تعطي للناس سلاحاً فكرياً بدلاً من الأسلحة القاتلة، وبهذا ننشأ جماعات برلمانية متعافية وثقافة تعتمد على البرنامج الخلاق للمنبر، وإنهاء تهميش الحكومات للأطراف الجغرافية والاجتماعية.

ختاما، في ظل انعدام رؤية شاملة من قبل منظمات المجتمع المدني تعالج مجمل هذه القضايا، سيكون محكوماً على مشاركتها بالصورية. فالأزمة التي نعاني منها اليوم ليس غياب التفاوض، بل الرؤية الواضحة لمعالجة القضايا المطروحة. ومن البديهي أن غياب الرؤية سوف ينجم عنه في أحسن الأحوال أن تصبح المرحلة المقبلة من التفاوض أكثر تعقيداً وأطول زمناً، ثم لن تأتي بنتائج أفضل من سابقاتها. إن ضلوع منظمات المجتمع المدني الوطنية التي تتعامل مع واقع الصراع المدني والمسلح في بعض الاقطار من مبدأ الالتزام إزاء القطاعات المدنية التي تعاني مباشرةً، ثم منطلق الضلوع المباشر في بلورة الرؤى للخروج من هذه الدوائر المفرغة، سوف يكون له دور إيجابي كبير في إحداث اختراق من شأنه أن يفضي إلى حلول شاملة. لهذا نرى أنه في سبيل مشاركة فعالة للمجتمع المدني يجب أن تأتي هذه المشاركة بوصف هذه المنظمات إحدى الأضلاع الأساسية في الحوار وليس مجرد تابع لأي من الأطراف الأخرى.

لطالما بقي الامل باللّه والايمان بمستقبل أفضل للبشرية يمثلان الجبهة الخلفية والعمق الوجداني الحقيقي لقدرة شعوب العالم علي

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

الصمود والاستمرار في مقاومة التردي المريع في الامن، الخدمات والتنمية. فإن المعول يبقي علي تخرج نخبة كوزموبوليتينة مدركة، واعية، وعازمة علي خوض المعترك السياسي التنموي مدنيا وسلميا -- إذ ان المعركة تدور رحاها في الذهن -- وذلك من خلال الاعتماد علي التدافع الحيوي الذي لا يهمل التجليات الفكرية والروحية، كما لا يغمط التجربة العلمية، العملية والواقعية دورها في جبر وحدة المصير الانساني وتحقيق غايته من الازدهار والنماء."

4- **القطاع الخاص وشراكات التنمية المستدامة،** وتولى تقديمها **البروفيسور/ عثمان الحسن نور،** خبير في الدراسات السكانية – المعهد العربي لإنماء المدن.

- **ملخّص تنفيذي للورقة:**

أشارت الورقة إلى أن تنفيذ أهداف وغايات اجندة اعمال التنمية المستدامة الطموحة التي اعتمدتها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة تتطلب تضافر الجهود وعقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والفاعلين الاخرين . لقد هدفت هذه الدراسة للتعرف علي دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ أجندة عمل التنمية المستدامة من خلال البرامج والمشروعات والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني ومن خلال المسئولية الإجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص ، مع تقديم بعض النماذج للمشروعات الناجحة في هذا الصدد .

كشفت الدراسة الحالية عن اسهامات مؤسسات القطاع الخاص في بعض الدول العربية في دعم مشروعات وبرامج التنمية . كما قدمت الدراسة نماذج من المسئولية الإجتماعية التي نفذتها المؤسسات والشركات في المملكة العربية السعودية . كما أشارت الدراسة الحالية للجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في مجالات التنمية والدفاع عن حقوق الإنسان وتخفيف حدة الفقر في عدد من الدول العربية ، مستعرضة البرامج والمشروعات التي نفذها برنامج الأطفال والشباب في بعض الدول العربية لتحسين أوضاع الأطفال وتأهيلهم وتمكينهم اقتصادياً وإجتماعياً بالتحالفات والشراكات مع منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية . وأخيرا أوضحت الدراسة الحالية أنه علي الرغم من الجهود المقدرة التي يبذلها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بالدول العربية في المجالات الإنسانية ومجالات حقوق الإنسان، الا أن دورهما التنموي ما زال محدودا لأسباب ترتبط ببنية تلك المنظمات وهيكليتها، وأسباب اخري ترتبط بغياب النهج التشاركي والتنسيقي بين شركاء التنمية، وقلة الإمكانيات المادية والبشرية."

ولقد تولى التعقيب على هذه الأوراق **الشيخة/ العنود بنت حمد آل ثاني**، مدير مؤسسة صلتك .
وأثرى المشاركون الورقات المقدّمة بالتحليل والمقترحات.

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

سادسا: اليوم الثاني :

خصّص اليوم الثاني من المؤتمر لجلستين عامّتين، وتضمّنت الجلسة العامة الأولى، والتي ترأستها **سعادة الأستاذة/ نور عبدالله المالكي الجهني** – المدير التنفيذي المعهد الدوحة الدولي للأسرة، العروض التالية :

- عرض "العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للفترة 2016-2026 ومنهاج عمله" : قدمته **الدكتورة/ علياء عبدالقادر غنام** – مدير إدارة منظمات المجتمع المدني – جامعة الدول العربية
- عرض نتائج مؤتمر المرأة العربية حول تنفيذ أجندة التنمية المستدامة : قدمته **السيدة/ مليكة صروخ** نائب مديرة منظمة المرأة العربية – جامعة الدول العربية
- عرض نتائج المؤتمر الوزاري العربي حول تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030/ الأبعاد الاجتماعية : قدمه **المستشار /طارق النابلسي** – مدير وحدة سياسات التنمية الاجتماعية – جامعة الدول العربية
- عرض " مشاريع مستقبلية للبنك الإسلامي للتنمية مع شركاء المرحلة القادمة": قدمه **السيد/ المنصور الفتن** – مستشار أول لرئيس البنك الإسلامي للتنمية.

وتولّى المشاركون التعقيب على المداخلات وتبادل الآراء حول مضامينها.

أما الجلسة العامّة الثانية والتي ترأسها **الدكتور مصطفى البرغوثي**، فقد استعرض فيها ممثّل لجنة الصياغة والسكرتارية أهمّ ما صدر عن جلسات المؤتمر وأوراقها وعروضها الرئيسيّة والجانبيّة، من أفكار وتوصيات وذلك من خلال تقارير قام بإعدادها عدد من المقررين تابعوا الجلسات وسجّلوا تفاصيل مخرجاتها.

1- الجلسة العامة الختاميّة :

في ختام أعمال المؤتمر، تقدّمت **سعادة الأستاذة/ آمال بنت عبد اللطيف المناعي**، الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي"، بالشكر والتقدير إلى **صاحبة السمو الشيخة / موزا بنت ناصر** على رعايتها للمؤتمر إيمانا منها بالدور الكبير للمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة للجميع، كما توجّهت بالشكر لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وممثلي البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، على مساهماتهم القيّمة وإضافاتهم البارزة، وإلى كل الشركاء والرعاة

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor

والمساندين. كما شمل شكرها وتقديرها المتطوعين والمتطوعات الذين كانت بصمتهم واضحة في نجاح المؤتمر وفي إخراج وإدارة منصّة العرض، والمشاركين من كل الجهات والمؤسسات، ووسائل الإعلام التي غطّت فعاليات الأشغال بكثير من الحرفيّة والتميّز، وفريق عمل المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي الذي عمل بكل تفان وجديّة من أجل أن يحقق المؤتمر أهدافه بمستويات عالية.

ثمّ تولّت **الاستاذة/ آمال بنت عبد اللطيف المناعي** قراءة نصّ " إعـــلان الدوحـــة حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الذي تضمّن ديباجة ومرجعيات ومبادئ وتوصيات المؤتمرين (يراجع فى ذلك ملحق رقم 3).

هذا ولا بدّ من الإشارة إلى أن الجهة المنظّمة وشركائها حرصوا على تكوين العديد من اللجان التنظيميّة والفنية والإداريّة (يراجع فى ذلك ملحق رقم 1 و 2)

2- احداث ما بعد المؤتمر:

1. بتاريخ 2016/4/20 قامت **سعادة السيدة/ منيرة بنت ناصر المسند**- رئيس مجلس إدارة المؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي والمؤسس المفوض ، بتكريم الشركاء والرعاة والجهات المساندة، وذلك خلال حفل العشاء الذي تم تنظيمه لهم على هامش المؤتمر.
2. بتاريخ 2016/4/21 عقدت سعادة **الاستاذة/ آمال بنت عبد اللطيف المناعي** – الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي، لقاءً صحفيا مع الإعلاميين عرضت خلاله مخرجات المؤتمر وأجابت عن جميع تساؤلاتهم.
3. بتاريخ 2016/5/18 قامت **سعادة السيدة/ منيرة بنت ناصر المسند**- رئيس مجلس إدارة المؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي والمؤسس المفوض ، بتكريم اللجان المنظمة للمؤتمر والمتطوعين الذين ساهموا بجهودهم في إنجاح المؤتمر.

• الملاحق :

1. **قرار تشكيل اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر**
2. **قرار تشكيل اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة العليا للمؤتمر.**
3. **" إعـــلان الدوحـــة حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030".**

الدكتور/ عبد العزيز فرح

رئيس اللجنة التنسيقية

Phone: 44040444, Fax: 44040420
P.O.Box: 9002, Doha - Qatar
www.qatarsocial.org
West Bay, Tornado Tower, 42nd 43 floor